عمادة الدراســـات العليا
جامعة القدس

واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي

جعفر حسين محمد شراونه

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1439هـ / 2018م

واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي

إعداد

جعفر حسين محمد شراونه

بكالوريوس إدارة وريادة من جامعة القدس المفتوحة/فلسطين

المشرف: د. ياسر شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس/ كلية الدراسات العليا

1439 هـ - 2018م

جـــامعـــة القـــدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي

اسم الطالب: جعفر حسين محمد شراونة

الرقم الجامعي: (21512650)

المشرف: الدكتور ياسر شاهين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2018/1/8) من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ياسر شاهين التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً : د. عزمي الأطرش التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د. كامل أبو كويك التوقيع:.....

القدس – فلسطين

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة... إلى روح **(والدي)** الغالي رحمه الله.

إلى من أرضعتني الحب والحنان... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء... إلى **(أمي)** الغالية أمد الله في عمرها.

إلى من شجعتني على مواصلة مسيرتي التعليمية... رفيقة دربي **(زوجتي)** الغالية.

إلى زهرات عمري وشموع حياتي **(أولادي)**.

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء **(إخواني وأخواتي)**.

إلى كل من شجعني وساعدني في إتمام هذا العمل.

إليكم جميعاً أهدي هذا البحث

الباحث

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: جعفر حسين محمد شراونه

التاريخ: 2018/1/8

شكر وعرفان

الحمد والشكر دائماً وأبداً لله تعالى الرحمن الرحيم الذي وفقني وهداني لهذا العمل وما كنت لأهتدي لولا أن هداني ووفقي إليه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصبحه أجمعين.

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان بعد الله عز وجل إلى مشرفي الفاضل **الدكتور ياسر شاهين** حفظه الله، على ما قدمه لي من نصحٍ وإرشاد وما بذله من جهود أسهمت بشكلٍ كبير في إتمام هذه الدراسة في أفضل صورةٍ لها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الذين كانوا عوناً لي في بحثي وكانوا نوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي وأخص بالذكر **الدكتور عزمي الأطرش حفظه الله.**

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالملاحظات القيمة، لإخراجها في أحسن صورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لمعهد التنمية/جامعة القدس ولجميع أساتذتي الذين قدموا لي الدعم طوال دراستي مع فائق الاحترام والتقدير.

كما أتقدم لكل الزملاء والأصدقاء في العمل والجامعة الذين كان لهم دور في تشجيعي لاستكمال هذا البحث.

وأخيراً الشكر موصول إلى كل من دعمني وساندني وساعدني في إتمام هذا الإنجاز على هذا الوجه.

فلجميع هؤلاء كل الشكر والامتنان

جعفر حسين محمد شراونه

مصطلحات الدراسة

البنوك التجارية: هي تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنوك التجارية تقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالمستندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية **(الصادق، سعيدات وآخرون، 2013)**.

التسهيلات الائتمانية: هي تزويد المقترضين باحتياجاتهم من الأموال لتمويل نشاط معين سواءٌ كان هذا التمويل قصر أو طويل الأجل، ويعتمد نوع التمويل على الحاجة المرتبطة به حيث يتم الحصول على القروض طويل الأجل لتمويل المشاريع الرأسمالية، وقروض قصيرة الأجل لتمويل العمليات الجارية والمشروعات قصيرة الأجل، ويتم تسديد هذه القروض على أقساط أو دفعة واحدة في تواريخ محددة، ويتم تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر **(شهاب الدين، ابتسام، 2016)**.

الاستثمار: هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مضاعفة مستقبلاً، من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية وهذا ليس بعيداً عن مخاطر العائد **(مشتهى، بهاء، 2011)**.

ويعرف **الاستثمار** بأنه: نشاط اقتصادي مصدره الأساس المدخرات الوطنية، سواءٌ أكانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة في البلد، ويؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، وهو يمثل الإنفاق على إنتاج السلع الإنتاجية كالمكائن ووسائل النقل والمباني وزيادة المخزون من المواد الأولية، ويلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية **(صالح، عدنان، 2015)**.

الجدارة الائتمانية: هي التحقق من إمكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له وفوائده والعمولات المترتبة عليه وفقاً لشروط العقد المبرم مع المصرف، وتعبر الجدارة لائتمانية عن قدرة العميل ورغبته في سداد الالتزامات المستقبلية التي قد تنشأ عن منحه قدراً معيناً من الائتمان، وذلك وفقاً للشروط التي يتفق عليها مع المصرف المانح والمنصوص عليها في عقد الاقتراض من حيث التوقيت والدفعات **(قصيري، حسين، 2015)**.

المحفظة الاستثمارية: هي تلك المحفظة التي تحتوي على مجموعة من الأصول الاستثمارية (سواءٌ الأوراق المالية مثل الأسهم أو السندات أو أصول ثمينة مثل الذهب) التي يمكن من خلالها الحصول على اكبر عائد ممكن في ظل مستوى معين المخاطر **(شبير، توفيق، 2015)**.

المحفظة الائتمانية: هي التشكيلة المحددة من قروضٍ عدة مختلفة النوع وتواريخ الاستحقاق يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار **(فائق، آفين، 2015)**.

التحليل الائتماني: هو دراسة وتحليل المعلومات المالية المقدمة من قبل العميل للحصول على تسهيلات ائتمانية، وبناءً على نتائج التحليل المالي يتم اتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على منح الائتمان وذلك من قبل قسم التسهيلات الائتمانية في المصرف **(قويدر، ابتسام، 2014)**.

ملخص الدراسة

واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على جميع العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وعددهم (163) موظفاً بأسلوب المسح الشامل، بالإضافة إلى اعتماد عينة مكونة من (10) من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم حيث تم إجراء مقابلة معهم. وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- توصلت النتائج إلى أن واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي كان بدرجة عالية.
- أشارت النتائج إلى أن السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية كانت بدرجة عالية جداً وأن أهم هذه السياسات: يحرص البنك على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات.
- أشارت النتائج إلى أن واقع الوضع الائتماني للمقترض كان بدرجة عالية، وأن أهم مظاهره هي: تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان.
- توصلت النتائج إلى أن واقع تكاليف الإقراض كان بدرجة عالية، وأن أهم مظاهره: يقوم البنك بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض.
- أشارت النتائج إلى أن واقع الضمانات كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الضمانات: يهتم البنك بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.
- أشارت النتائج إلى أن واقع الإجراءات كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الإجراءات: يهتم البنك بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.
- توصلت النتائج إلى أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي كان بدرجة عالية، وأن أهم هذه الآثار: تسهم

التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية، وتسهم في تطوير المشروعات الاقتصادية القائمة وإقامة مشاريع جديدة.

- أشارت النتائج المتعلقة بمقابلة الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور كبير في دعم وتطوير وتحفيز الاستثمار المحلي، لما تقدمه من تسهيلات لأصحاب المشاريع تساهم بشكل مباشر في ضمان ربحية واستمرارية المشاريع.

ومن ابرز توصيات الدراسة:

- حث الحكومة على تشجيع الاستثمار في فلسطين وذلك من خلال تقديم مزايا للمستثمرين وتخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية القائمة، وكذلك توفير مزايا استثمارية لجذب مستثمرين من الخارج.
- حث الحكومة وسلطة النقد على تشجيع القطاع المصرفي لإيجاد سياسات ائتمانية تسهم في إقامة مشاريع استثمارية من خلال التسهيلات الائتمانية للمساعدة في الحد من مشكلة البطالة.
- تشجيع المصارف التجارية على زيادة دعمها وتمويلها للمشاريع الاقتصادية والإنتاجية لما لذلك من أهمية كبيرة في مجال تحفيز الاستثمار وتوجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية، والتقليل من الائتمان الموجه نحو التسهيلات الاستهلاكية.
- توجيه المستثمرين ورجال الأعمال على استثمار أموال التسهيلات الائتمانية في مشاريع حقيقية مجدية اقتصادياً بما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تحفيز الاستثمار وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

Reality of Credited Facilities at Commercial Banks Working in Hebron & Bethlehem governorates and their Impact on Stimulating Local Investment.

Prepared by: Jafar Hussain sharawneh.

Supervised by: D. Yasser shaheen.

Abstract:

This study aimed at recognizing the reality of credited facilities at commercial banks working in Hebron & Bethlehem governorates, and their impact on stimulating local investment.

The study was applied at all workers (staff) in commercial banks in both Hebron and Bethlehem governorate, and analytical descriptive method has been used. The study was applied on all workers in the departments of credit facilities in commercial banks in Hebron & Bethlehem governorates whose number rose to (163) in a comprehensive survey, in addition to interviews with (10) businessmen and owners of economical projects in Hebron &Bethlehem governorates. Post analysis of data by using (SPSS) program, the study concluded a number of results. The most remarkable:

- The reality of credited facilities at commercial banks working in Hebron &Bethlehem governorates and their impact on stimulating local investment was in a high degree .
- The general policies of credited facilities was in a very high degree. The most important policies at banks is keen to commit to the instructions issued by Monetary Authority in regard to facilities.
- The reality of credited position of borrower was in a high degree. The most considerable aspect of the position of the borrower was the capability of the customer to re-pay has been a basic criteria to award the credit .
- Reality of lending (credit) costs was in a high degree. The most important aspect is that the bank deducts part of the loan amount directly when the borrower gets the loan.
- Reality of guarantees was in a high degree. The most important guarantee is that the bank is interested in obtaining all the required legal guarantees before making the decision to grant credit

- Reality of procedures was in a high degree. The most important procedure was the bank is interested in knowing the true purpose of required credit facilities.
- The impact of credited facilities at commercial banks working in Hebron & Bethlehem governorates on stimulation of local investment was in a high degree. The remarkable impacts as follow: credited facilities contribute to attract investments of economic projects, developing the existing economic projects and starting new projects .
- Results of interviews showed that the credited facilities has a great role in supporting, developing and stimulating local investment due to facilities provided to owners of projects that contribute directly in assuring profits and continuity of projects.

the most prominent recommendations:

- Urge the government to encourage investment in Palestine by offering advantages to investors and reducing taxes on existing investmental projects as well as providing investmental advantages to attract investors from abroad
- Urge the government & Monetary Authority to stimulate the banks sector to find credit policies that contribute to the establishment of investmental projects through credit facilities to help in reducing the problem of unemployment.
- Encouraging commercial banks to increase its support and funding economic and productive projects because of the great importance in the field of stimulating investment towards the productive and industrial sectors and reducing credit directed towards consumptive facilities.
- Directing investors and businessmen to invest the credited facilities fund in real profitable projects that finally results in stimulating investment and develop the Palestinian economy.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تعتبر الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة، نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ولا سيما في البلدان النامية، لقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية من الموارد، فمن خلال دورها كوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، حيث يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات حقيقية إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية (**ربيحة، قبي، 2014**).

تقوم المصارف بدور مهم في عملية التنمية، فهي تسعى للنهوض بالتنمية من أجل زيادة معدلاتها، إذ تعتبر ركيزة أساسية في عملية التنمية المحلية، فهي تقوم بتجميع الودائع ثم إعادة توجيهها بما يخدم الاقتصاديات المحلية، سواء في شكل قروض أو في شكل استثمارات، كما أن للمصارف دور استشاري فيما يخص التنمية المحلية، من حيث خلق فرص استثمارية جديدة وتقديم خبرات واستشارات تخدم التنمية المحلية، بالإضافة إلى قيام المصارف بدور كبير لتوفير المناخ الملائم لدفع عجلة الإنتاج والنمو في المجالات المختلفة (**الجزراوي، إبراهيم، والنعيمي، نادية، 2010**).

إن قدرة المصارف التجارية على تقديم الائتمان المصرفي يعتمد على حجم المدخرات ورأسمال البنك نفسه والسياسات التمويلية المعتمدة لدى المصرف من جهة، وقدرة طالب التمويل على توفير الضمانات اللازمة للموافقة على طلب التمويل، كما أن التسهيلات

الائتمانية تتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي وحجم المخاطر الموجودة في بيئة عمل المصارف، وفي الحالة الفلسطينية فإن البيئة المحيطة تتميز بالتقلب السياسي والاقتصادي نتيجة لممارسات الاحتلال التي تعيق عملية التنمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور المصارف في توفير وتقديم التمويل المطلوب لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية في الواقع الفلسطيني، ومع ذلك تقوم المصارف التجارية بتقديم الائتمان للعديد من المقترضين وأصحاب الشركات والمشروعات **(أبو عيدة، عمر وزيدة، خالد، 2015)**.

تعد السياسة الائتمانية ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بعملية منح الائتمان، كونها تشتمل على الأسس والمعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفي، مما جعل منها احدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي سواءٌ كانت داخلية أم خارجية، كما يمكن أن تشكل مرتكزاً في رسم السياسات المساندة والبديلة واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه، وأن تكون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي يعمل فيها المصرف **(الخليل، جاسر، 2004)**

يعتبر قطاع المصارف وما تقوم به من أعمال من أهم القطاعات التي تسهم في تكوين المجتمعات وازدهار البلدان، إذ تمثل هذه المصارف دور الوسيط بين كلٍ من المدخرين والمستثمرين، أو بين المودعين وأصحاب الأموال والمقترضين، وعليه فإن التسهيلات الائتمانية التي تمنح من قبل البنوك تمثل عصباً أساسياً في أعمال المصارف، لما يصاحبها من زيادة أنشطها التمويلية والاستثمارية والتشغيلية على حدٍ سواء **(شهاب الدين، ابتسام، 2016)**.

تعتبر عملية تطوير القطاع المالي الفلسطيني مرتبطة بمدى امتلاكه أدوات ائتمانية مناسبة وفعالة، ومخرجات قوية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة درجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن الضرورات

الملحة خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تتلخص في انحصار الموارد المالية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، ومحدودية السوق الفلسطينية إضافة إلى حجم المخاطر العالية التي تواجهها المصارف والمتمثلة في الاحتلال وممارساته إضافةً العقبات المالية والاقتصادية، والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني **(مرار، رابح، 2016)**

استناداً إلى ما تقدم، وفي ضوء أهمية المصارف التجارية وما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي ضوء أهمية الاستثمار بالنسبة للدولة والمجتمع والأفراد على حدٍ سواء، تأتي هذه الدراسة لتبحث في واقع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وأثر هذه التسهيلات في تحفيز الاستثمار المحلي بهدف الوصول إلى نتائج عملية حول هذا الموضوع، ثم وضع توصيات في ضوء هذه النتائج.

1-2 مشكلة الدراسة

تقوم المصارف التجارية بتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، وأهم هذه الخدمات التسهيلات الائتمانية، والتي من خلالها تقوم المصارف التجارية بتقديم تسهيلات لإنشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة، ومن المتوقع أن تلعب هذه التسهيلات دوراً في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما تلعب هذه التسهيلات دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار وتطوير البيئة الاستثمارية، وعليه فإن الإشكالية البحثية لهذه الدراسة تتمثل في التعرف على واقع التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي.

1-3 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس الأول: ما واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي؟

ينبثق عن السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما واقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟
2. ما واقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟
3. ما واقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟
4. ما واقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟
5. ما واقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

السؤال الرئيس الثاني: ما تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم **على تحفيز الاستثمار المحلي؟**

1-4 أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم من حيث النوعية والحجم والضمانات المطلوبة.
2. التعرف على مدى إسهام المصارف التجارية في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، من خلال ما تقدمه من تسهيلات للمشروعات المختلفة.
3. التعرف على واقع المناخ الاستثماري ومميزاته ومعوقاته في فلسطين.
4. التعرف على سياسة المصارف التجارية والائتمانية وعلاقاتها بالاستثمار وتأثيرها على مستوى تطوره.
5. التعرف على أثر التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية في تحفيز الاستثمار المحلي الفلسطيني.

1-5 أهمية الدراسة

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، أي من أهمية المصارف التجارية وخدماتها وخاصة التسهيلات الائتمانية لطالبي التسهيلات.
- أهمية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تمويل احتياجات الأفراد الاستهلاكية والاستثمارية ودورها في التنمية الاقتصادية وفي تحفيز الاستثمار.
- كما تبرز أهمية الدراسة من أهمية المصارف التجارية ودورها في توفير السيولة للمشروعات الاقتصادية.
- أهمية الاستثمار ودوره في تحقيق الرفاهية للدولة والمجتمع والفرد على حدٍ سواء وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

1-6 حدود الدراسة

- **المحدد المكاني:** تقتصر الدراسة الحالية على محافظتي الخليل وبيت لحم.
- **المحدد البشري:** تطبق هذه الدراسة على فئتين هما:
  - الأولى: مديري ورؤساء أقسام التسهيلات وموظفي التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم.
  - الثانية: رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم.
- **المحدد الزماني:** تبدأ هذه الدراسة في (2017/2/20) وتنتهي في (2018/1/8).

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الاطار النظري

2-1-1 تمهيد

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية، وتشهد السنوات الأخيرة كثيراً من التطورات والتغيرات الحاسمة في مجال العمل المصرفي على سبيل المثال التنويع في المنتجات والخدمات واستخدام أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة، والتوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المالية، حيث أدت هذه التطورات إلى تعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للمصرف، والتي هي مجموعة من القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض بشكلٍ منضبط، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات، ولعل اشهر المسميات التي تطلق على تلك الوظيفة "وظيفة منح القروض أو الائتمان" (**انجرو، إيمان 2006**).

لقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالمياً منذ بداية السبعينيات، وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب، أحدهما هو مصرف (فرانكلين الوطني) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خسر عام (1973) مبلغ (40) مليون دولار أي ما يعادل ربع رأسماله تقريباً، مما ترتب عليه إعلان بنوك نيويورك قاطبة عن الامتناع عن تسديد حساباتها كلٌ للآخر إلى أن عقد اجتماع تمت خلاله تسوية الحسابات المتبادلة أما المصرف الآخر فهو مصرف (هاسيت) في المانيا الغربية، فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسه اضطر على اثرها التوقف كلياً عن العمل، كما زاد الاهتمام بهذا النوع من التحليل نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم، حيث أثبتت الدراسات التي بحثت في أسباب

الأزمات أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في حدوث معظم الأزمات سواءٌ في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وأكبر مثال على ذلك الأزمة المالية الأخيرة عام (2008) التي كان سببها الرئيسي عدم كفاءة البنوك الأمريكية في أداء وظيفتها الائتمانية وتساهلها في منح القروض، مما أدى إلى وقوع هذه البنوك في أزمة قروض متعثرة وتعرضها للإفلاس، وهذا أدى بدوره إلى حدوث أزمة مصرفية سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية أدى إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة، ليس على الاقتصاد الأمريكي فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي ككل **(قويدر، ابتسام، 2014)**.

2-1-2 الائتمان المصرفي: مفهومة ونشأته وأنواعه.

2-1-2-1 مفهوم الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان هو القدرة على الإقراض وهو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويقصد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها، وهو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وينظر إليه من ناحيتين هما الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها وفيها يزيد السعر، لأن الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى بالائتمان التجاري والثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً متأملاً إعادته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه، وهذا ما يعرف بالائتمان المصرفي **(عودة، سيف الدين، 2006)**

وتعرف وظيفة الائتمان بأنها: "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، كما أن الائتمان يعبر عن التسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل، ويعد الاستثمار المالي للمصارف أيضاً من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك

المهتمين بدراستها، إذ أن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة (**الموسوي، سعدي، 2010**).

وعليه فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضى بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً (طبيعياً أو معنوياً) بناءً على طلبه سواءٌ أكان في الحال أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير. وينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري (فرد أو شركة أعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقل (**قويد، ابتسام، 2014**).

2-1-2-2 نشأة الائتمان المصرفي

إن العمل المصرفي في بداياته كان يعتمد على قبول الودائع التي لم يكن يُمنح أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها للمصرف لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والأموال المقرضة وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المؤسسة المالية نفسها. بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى (**حيفان، جهاد، 2012**).

من هنا يرى البعض أن الوظيفة الرئيسية للمصرف كمؤسسة مالية متخصصة هي قيام المصرف بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تحتاج لهذه الأموال للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة. إن الائتمان المصرفي نشأ عندما قام الذين لديهم فوائض مالية بإيداعها لدى المصرف، ومن ثم قيام المصرف بتوجيه هذه الأموال إلى من يحتاجها من الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك وفق أسس وقواعد ائتمانية معينة تضمن الحفاظ على أموال المصرف وتحقيق الربحية، كما تنوعت أشكال الائتمان المصرفي وتطورت، إبتداءاً من الائتمان النقدي المباشر كالقروض والسلفيات النقدية مروراً بالكفالات والاعتمادات المستندية، ومن ثم بطاقات الائتمان وذلك تبعاً لتطور الاحتياجات التمويلية وتعاظم حجم المشروعات الاستثمارية (**الظاهر، مفيد، 2007**).

2-1-2-3 أنواع الائتمان المصرفي

تتحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة وعلى النحو التالي:

أولاً: من حيث شخصية متلقي الائتمان: الائتمان الخاص والائتمان العام: (**الفخري، سيف، 2009**)

- الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعيا أو شخصية اعتبارية.
- الائتمان العام: وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها كالبلديات والمجالس المحلية

ثانياً: من حيث الأجل: الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل: (**إيمان، حابس، 2011**)

- الائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة، وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتعد افضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح لغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، أو بصفة أخرى عمليات راس المال ذات

الدوران السريع، مثل تمويل شراء المواد الأولية، ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظراً لقصر آجله.

- الائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية يحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض.
- الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

ثالثاً: من حيث الغرض من الائتمان: الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي: **(إيمان، حابس، 2011)**

- الائتمان الإنتاجي (الاستثماري): ويسمى الائتمان الاستثماري، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.
- الائتمان التجاري: وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) وما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات.
- الائتمان الاستهلاكي: وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط.

رابعاً: من حيث الضمان: الائتمان الشخصي والائتمان العيني: **(قويدر، ابتسام، 2014)**

- الائتمان الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع. وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

- الائتمان العيني: وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه. والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد، وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... الخ.

خامساً: من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان): الائتمان النقدي والائتمان التجاري **(انجرو، إيمان، 2006)**

- الائتمان النقدي: وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية لأن محل الائتمان هو النقد.
- الائتمان التجاري: وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، حيث يلتزم المشتري بدفع الثمن ويلتزم البائع بتوفير السلعة.

سادساً: من حيث الصفة الاقتصادية: الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية **(الفخري، سيف، 2009)**.

- الائتمان ذاتي التصفية: وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال فإن القرض الذي يُقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

- الائتمان غير ذاتي التصفية: ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي، حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها، فالائتمان الذي يُقدم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله ن وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه.

2-1-3 السياسة العامة للتسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها

تُعرف السياسة الائتمانية للبنك بأنها: هي اطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولي الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات المصرفية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في المصرف، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرار (**الشمري، فواز، 2013**).

2-1-3-1 الملامح العامة للسياسة الائتمانية

1. السياسة الائتمانية: حيث يتم ترجمة هذه السياسة إلى قرارات مكتوبة تصدر البنك في صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل، وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات (**عيسى، أمجد، 2004**).

2. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك: فمجلس الإدارة هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسية الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصاً الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية (**مقداد، سامي، 2004**).

3. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية، تتضمن شروط ومعايير محددة، فعلى سبيل المثال تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقها، والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني، وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4. السياسة الائتمانية تخدم أطرافاً متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواءٌ كانت اطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو اطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وفي اطار السياسة

الائتمانية للبنك، ووفقاً للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي (**الحمزاوي، محمد، 2006**).

5. السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق اطار السياسة الائتمانية للبنك، القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى، ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر، داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة (**عيسى، أمجد، 2004**).

6. السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية، ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته (**الشمري، فواز، 2013**).

2-1-3-2 العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية.

تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، فالعوامل الداخلية هي العوامل التي تنبع من داخل البنك مثل أهداف البنك وإمكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة، والعوامل الخارجية تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه البنك، ويمارس في نشاطه مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الائتمانية لجميع البنوك، إلا أنها تمارس آثار متساوية أو موحدة على السياسات الائتمانية لجميع البنوك التي تعمل في بيئة واحدة أو مناخ واحد، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى، ومن أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية العوامل والاعتبارات التالية:

1. الاعتبارات القانونية (البعد القانوني): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بصفة عامة بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي، وأيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع أو الانكماش (**الشمري، فواز، 2013**).

2. الاعتبارات الجغرافية (البعد الجغرافي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود المنطقة التي يخدمها البنك ويمارس فيها نشاطه المصرفي بصفة عامة، والائتمان بصفة خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار فروع البنك الجغرافي يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التي تقررها (**حفيان، جهاد، 2012**).

3. الاعتبارات التمويلية (البعد التمويلي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بالاعتبارات التمويلية من حيث الموارد التمويلية (مصادر الأموال) المتاحة للبنك (**بن عرفة، لامية، 2016**).

4. الاعتبارات التنظيمية (البعد التنظيمي): ويقصد بها حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي أو الإداري للبنك أو ما يسمى بالهيكلية الإدارية، والتي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسة الائتمانية للبنك تأثيراً كبيراً، حيث تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية كبيرة الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في أيدي محددة من المسؤولين في الهرم الإداري للبنك، لان هذا التركيز من شأنه أن يعيق سير الأداء للعملية الائتمانية (**حفيان، جهاد، 2012**).

5. الاعتبارات الفنية (البعد الفني): ويُقصد بالاعتبارات الفنية الأسس والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي، فهذه الأسس والأعراف تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك تأثيراً بالغاً، لأن قرار منح الائتمان قرار فني يتخذ بناءً على دراسة ائتمانية (فنية) يتم اعتمادها وفقاً للإجراءات الائتمانية التي تقررها السياسة الائتمانية للبنك، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية في الاعتبار الأسس والأعراف الفنية في منح الائتمان المصرفي وينعكس هذا على السياسة الائتمانية للبنك في صورة إقرارها (**شهاب الدين، ابتسام، 2016**).

6. الاعتبارات التسويقية والتنافسية (البعد التسويقي): يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسية إمكانية البنك التسويقية ومركزه التنافسي بين البنوك العاملة، وتتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بهذا الاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار منتجات ائتمانية قادرة على منافسة البنوك الأخرى وقابلة للتسويق، كما يجب أن تكون سياسة تسعير المنتجات الائتمانية تتيح قدراً من المنافسة وتدعم من المركز التنافسي للبنك **(بن عرفة، لامية، 2016)**.

7. الاعتبارات البشرية (البعد البشري): وتتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك كالإدارات الائتمانية، الاستعلامات، الإدارات القانونية، التفتيش والرقابة من حيث: التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، الخبرة الائتمانية، مدى استيعاب التكنولوجيا والعوامل السلوكية، وتختلف كفاءة العنصر البشري من فرد لآخر ومن بنك لآخر طبقاً للعوامل السالفة الذكر، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسة الائتمانية في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للبنك الموارد البشرية اللازمة لإنجازها بكفاءة **(شهاب الدين، ابتسام، 2016)**.

8. الاعتبارات الاقتصادية (البعد الاقتصادي): يقصد بالاعتبارات الاقتصادية كعامل مؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك، طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل البنك داخله، فطبيعة الاقتصاد أو الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه **(الحمزاوي، محمد، 2006)**.

2-1-3-3 إجراءات منح الائتمان المصرفي

يتم منح الائتمان المصرفي من خلال مجموعة من الإجراءات هي:

1. استلام طلبات الائتمان ودراستها: يجب أن يقوم البنك التجاري بتصميم طلب قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع في عملية التحليل وصناعة القرار، ومن اللازم وجود مسؤول أو اكثر لمساعدة العملاء في استيفاء بيانات الطلب، وغالباً ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين العميل واحد الباحثين الائتمانيين، ويجب أن تتم المقابلة في جو من الود والترحيب لاكتساب ثقته واحترامه للبنك والعاملين فيه **(الشمري، فواز، 2013)**.

2. تحليل البيانات المالية للعميل: تساعد عملية تحليل البيانات المالية للعميل طالب الائتمان في تحديد ما اذا كان العميل في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا، ويتم تحليل المركز المالي للعميل طالب الائتمان من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل لا كثر من سنة، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة والربحية ونسب النشاط والمديونية (**القاضي، حسين، 2008**).

3. الاستفسار عن مقدم الطلب (العميل): في هذه المرحلة يتم الاستفسار عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع المصرف نفسه أو المصارف الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار على اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب (**قويدر، ابتسام، 2014**).

4. التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن الائتمان وعن مقدم طلب الائتمان ونتائج تحليل البيانات المالية للعميل، يتم التفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها المصرف وسعر الفائدة وحجم التمويل (**مطر، محمد، 2003**).

5. طلب الضمان التكميلي: حيث يُطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات (**عبد الله، تامر، 2011**).

6. توقيع عقد الائتمان: فيما اذا تم الاتفاق بين المصرف والعميل على شروط التعاقد، فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن الشروط القانونية كافة.

7. صرف قيمة القرض: بعد توقيع العقد بين المصرف والعميل يقوم المصرف بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل (**قويدر، ابتسام، 2014**).

8. سداد الائتمان ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقاً لجدول السداد المتفق عليه، ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح

ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرض (**عبد الله، تامر، 2011**).

2-1-3-4 أسس منح الائتمان المصرفي

إن الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي– لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة (**الشمري، فواز، 2013**).

2-1-4 معايير الجدارة الائتمانية.

تعرف الجدارة الائتمانية بأنها هي التحقق من إمكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له وفوائده والعمولات المترتبة عليه وفقاً لشروط العقد المبرم مع المصرف (**قصيري، حسين، 2015**).

ويمكن تلخيص أهم معايير منح الائتمان المصرفي (الجدارة الائتمانية) فيما يلي:

- **الشخصية Character:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم خطوة عند إجراء التحليل الائتماني، هي تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على تمويل المصرف له. ويتم الاستعلام وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها مع المصرف ومع الغير ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها (**كويل، برايان، 2006**).

- **القدرة Capacity:** وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها (**الشمري، فواز، 2013**).

- **رأس المال Capital:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملائمة العميل المقترض وقدرته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل

على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية **(عبد الله، تامر، 2011)**.

- **الضمانCollateral:** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. والضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها **(الشمري، فواز، 2013)**.

كما تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها، للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم، وقد لجأت المصارف إلى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة منها قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية و الصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن التعامل مما يضطر المصرف إلى طلب هذه الضمانات **(الشخيلي، هديل، 2012)**.

❖ **الظروف المحيطة conditions:** يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف المحيطة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية، والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار **(قويدر، ابتسام، 2014)**.

وهذا ما أكد عليه رجال الأعمال، حيث اجمعوا أن الوضع الاقتصادي العام لا زال يشكل تهديداً مستمراً على ربحية واستمرارية المشاريع، وهذا يرجع إلى ممارسات الاحتلال وسيطرته على الموارد الاقتصادية الفلسطينية.

2-1-5 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف وهي: **(انجرو، إيمان، 2007)**

❖ **العوامل الخاصة بالعميل (الوضع الائتماني للعميل/المقترض):** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، لهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من قدرة إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن منح الائتمان يتطلب معلومات دقيقة وواسعة عن الزبون ومركزه المالي، ومدى قيامه بتسديد التزاماته المالية للغير وقدرته على توفير الدخل وتسديد مبلغ الائتمان، في حين لا يحتاج المصرف إلى مثل هذه المعلومات الواسعة والتحليل العميق في حالة كون الزبون طالب الائتمان زبون دائم ولديه الولاء العالي للمصرف وتعامله يتميز بالصدق والالتزام **(صغيرو، حياة، 2009)**.

❖ **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتشمل هذه العوامل: **(الجزراوي، إبراهيم، والنعيمي، نادية، 2010)**

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، وتعني السيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، من حيث تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات منح الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع.
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية، أي استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

❖ **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:** ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي: **(حفيان، جهاد، 2014)**

1. الغرض من التسهيل: فالتسهيلات قد تطلب لغرض تمويل راس المال العامل، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي للمقترض.
2. المدة الزمنية: أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، وهل تتناسب مع إمكانياته ومع السياسات العامة لمنح التسهيلات في المصرف.
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

4. طريقة السداد المتبعة: أي هل سيتم سداد التسهيل دفعة واحدة أم على أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده المالية.
5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
6. مبلغ التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أكثر حرصاً في الدراسات التي يجريها، خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.
7. تكاليف الإقراض: تتمثل تكاليف الإقراض بالفوائد والتكاليف الأخرى التي يتكبدها المُقترض نتيجة اقتراض الأموال، وتشمل الفوائد والأعباء البنكية، وفروقات العملة التي تُعد تعديلات لنفقات الفائدة، والنفقات المالية الأخرى المتعلقة بالاقتراض.

2-1-6 إسهام المصارف التجارية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية

في فلسطين يعتبر القطاع المصرفي جزءاً لا يتجزأ عن الاقتصاد الفلسطيني، إذ أنه يعتمد عليه في جانب التمويل الداخلي للدولة من خلال ما يقدمه من قروض، لذلك فهو يتأثر بواقع الاقتصاد ككل، فقد مر القطاع المصرفي الفلسطيني بظروف منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، منها فترات ركود كبيرة بسبب ما تشهده الساحة الفلسطينية من اضطرابات سياسية متمثلة في تواصل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في السيطرة على هياكل الاقتصاد الفلسطيني المختلفة وإلحاقها قسراً بالاقتصاد الإسرائيلي. وفي ظل هذه التحديات التي تواجه متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يظهر دور القطاع المصرفي كركن أساسي في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذلك لا بد من استغلال كل ما أُتيح لهذه القطاع من موارد بشكلٍ افضل، ووضع وتنفيذ سياسات مصرفية هادفة تعزز دوره في الاقتصاد (**الفرا، مرام، 2012**).

من خلال المقابلة التي أُجريت مع رجال الأعمال، الذين أكد (90%) منهم أن التسهيلات الائتمانية ساهمت في زيادة أعداد المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي بدوره ساهم في خلق

فرص عمل جديدة، وساهم في تشغيل القطاعات المختلفة، وهذا يساهم في الحد من مشكلة البطالة.

أظهرت تحليل البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني تحسناً واضحاً في أداء المؤشرات كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها وتدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء المخصصات وزيادة قدرة المصارف على التكيف مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، مع بقاء نسب التعثر في مستويات متدنية، وغيرها من المؤشرات التي تعكس في ثناياها الأثر الإيجابي للجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع المجتمع المصرفي الفلسطيني، والتي بدورها انعكست نحو مزيد من التفعيل لدور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المحلي. وفي هذا السياق تشير البيانات المالية المتاحة في نهاية عام (2016) إلى تسارع وتيرة النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى (12.7%) مقارنة مع (6.6%) في نهاية عام (2015)، لتصل إلى (14.196.4) مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على المكونات الرئيسية لجانبي الموجودات والمطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

فمن منظور المطلوبات (مصادر الأموال) تشير البيانات إلى سيطرة ودائع العملاء على (74.7%) من مجموع مصادر الأموال المتاحة في نهاية العام (2016) مقارنة مع (76.6%) في نهاية العام (2015)، أما من منظور الموجودات (استخدام الأموال المتاحة) فتشير البيانات إلى ارتفاع حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية العام (2016) إلى (48.4%) من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، مقارنة مع (46.2%) في نهاية عام (2015) (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام (2016) تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنة مع مؤشرات العام (2015)، حيث ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدراه (10.595.8) مليون دولار في نهاية عام (2016) مقابل (9.564.2) مليون دولار في نهاية عام (2015)، أي بزيادة مقدارها (941.5) مليون دولار وبنسبة (9.8%) للعام (2016)، مقابل نسبة (8.1%) للعام (2015).

كما بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي (6.676.3) مليون دولار في نهاية العام (2016)، مقابل (5.740.7) مليون دولار في نهاية عام (2015)، أي بزيادة مقدارها (1.026.6) مليون دولار وبنسبة (17.9%)، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبته (48.8%) من صافي الموجودات في العام (2016) مقابل (46.7%) في نهاية العام (2015). (**المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، 2016**).

يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) في نهاية العام (2016) بنسبة (11.8%) مقارنة مع (8.7%) في نهاية عام (2015)، لتصل إلى (11.744.3) مليون دولار جراء تزايد كلٍ من الودائع المصرفية وغير المصرفية على حدٍ سواء، فقد ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ملحوظة بلغت (33.7%) لتصل إلى (1.139.9) مليون دولار مشكلة ما نسبته (8.0%) من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي (9.7%) من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام (2016)، وجاء الارتفاع مدعوماً على وجه التحديد كما تشير البيانات بتزايد ودائع سلطة النقد لدى المصارف بأكثر من الضعف لتصل إلى (644.5) مليون دولار، مقابل تراجع كلٍ من الودائع بين المصارف في فلسطين بنحو (8.9%) لتخفض إلى (335.3) مليون دولار، والودائع لدى المصارف خارج فلسطين بحوالي (13.7%) لتنخفض إلى (159.9) مليون دولار في نهاية العام (2016) (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

أما المكون الأكبر والاهم في إجمالي الودائع فيتمثل في ودائع العملاء التي استمرت مع نموها النسبي، بالاحتفاظ بالوزن النسبي الأكبر (74.7%) من إجمالي المطلوبات، وحوالي (90.3%) من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام (2016)، فقد تسارعت وتيرة نمو ودائع العملاء خلال العام (2016) إلى (9.8%) مقارنة مع (8.1%) في نهاية العام (2015) لتصل إلى (10.604.7) مليون دولار، في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، ويعزى هذا التسارع إلى جملة من الأسباب أهمها: مواصلة سلطة النقد سياساتها وخصوصاً في مجال التفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام (2016) افتتاح (35) فرعاً ومكتباً جديداً لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة في فلسطين إلى (309) فرعاً ومكتباً، منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية،

إضافة إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في ظل استكمال شبكة الأمان المالي بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكذلك استمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد بالإضافة إلى التحسن التدريجي في معدلات فائدة الإيداع (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

ويشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين، إلى أن هذه المصارف قامت على مدار السنوات الماضية بتوظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة، مع سعيها المتواصل إلى رفع هذه النسبة بشكل مستمر، فمع نهاية العام (2016) استحوذت المحفظة الائتمانية على نحو (48.4%) من إجمالي موجوداتها مقارنة مع (46.2%) في نهاية العام (2015)، مسجلة ارتفاعاً بنسبة (18%) لتصل إلى حوالي (6.871.9) مليون دولار، ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواءٌ من حيث التوجه نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموال الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

وسيطرة القروض كما يشير تحليل هيكلية المحفظة الائتمانية على النصيب الأكبر مع استمرار ارتفاع حصتها لتبلغ في نهاية العام (2016) نحو (82%) من إجمالي هذه المحفظة مقارنة مع (78.7%) في نهاية العام (2015)، وجاء هذا الارتفاع على حساب الجاري مدين الذي تراجعت حصته من إجمالي المحفظة إلى (17.6%) مقارنة مع (19.8%) في نهاية العام (2015) جراء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة (**سلطة النقد الفلسطينية، 2016**).

2-1-7 تطور الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين ودورها في القطاعات الاقتصادية.

أشارت دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) إلى حجم الموجودات والودائع والتسهيلات الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2015) ومعدل تغيرها السنوي وذلك كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (1.2) تطور الموجودات والودائع والتسهيلات للمصارف التجارية العاملة في فلسطين/(القيمة بالدولار الأمريكي)

السنة	الموجودات/مليار دولار	الودائع/مليار دولار	التسهيلات/مليون دولار	التغير في الموجودات%	التغير في الودائع%	التغير في التسهيلات
1994	1.745	1.025	330	–	–	–
1995	1.985	1.187.11	284.26	0.14	0.16	−0.14
1996	2.200.35	1.711.30	423.8	0.11	0.44	0.49
1997	2.907.55	2.090.13	612.9	0.32	0.22	0.45
1998	3.336.65	2.414.70	833.1	0.15	0.16	0.36
1999	3.874.40	2.875.14	1.005.50	0.15	0.19	0.21
2000	4.594.20	3.508	1.346.20	0.19	0.22	0.34
2001	4.422.66	3.398	1.220	−0.04	−0.03	−0.09
2002	4.268.76	3.432	957.10	−0.03	0.01	−0.22
2003	4.729.00	3.625	1.072.00	0.11	0.06	0.12
2004	5.113.33	3.946	1.427.70	0.08	0.09	0.33
2005	5.601.42	4.190	1.786.40	0.10	0.06	0.25
2006	5.768.95	4.216	1.843.40	0.03	0.01	0.03
2007	7.004.09	5.118	1.705.20	0.21	0.21	−0.07
2008	7.636.29	5.847	1.829.90	0.09	0.14	0.07
2009	8.083.98	6.111	2.233.90	0.06	0.05	0.22
2010	8.794.74	6.802	2.885.80	0.09	0.11	0.29
2011	9.337.59	6.973	3.552.60	0.06	0.03	0.23
2012	10.050.24	7.246	4.199.60	0.08	0.04	0.18
2013	10.905	7.865	4.894	0.09	0.09	0.17
2014	8.934.5	8.935	6.168.1	0.12	0.06	0.20
2015	9.654.2	9.654.2	6.756.6	0.08	0.20	0.26

***المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين (2015).**

تبين البيانات في الجدول أعلاه أن حجم الودائع الموجودة للمصارف قد تضاعف بما يزيد عن سبعة أضعاف خلال الفترة (1994–2015)، فقد تطورت من (1.025) مليار دولار تقريباً في عام (1994) إلى (9.654.2) مليار دولار عام (2015)، وهذا يدل على حجم راس المال المستثمر والمتنامي في الجهاز المصرفي الفلسطيني من قبل البنوك التجارية. كما يغلب على هذه البيانات طابع التقلب بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، إلا أن المحصلة النهائية تشير إلى الزيادة الفعلية لهذه الموجودات، فقد سجلت نمواً سنوياً كان في أعلاه (56%) عام (2015) وكان هناك تراجع في معدلات النمو لهذه الموجودات وصل إلى (−4%) و(−3%) في الأعوام (2001 و2002)، وذلك يعود إلى التقلبات السياسية في

المنطقة وما عانته المصارف التجارية خلال انتفاضة الأقصى والإغلاق الإسرائيلي للمناطق، مما سبب تراجعاً ملموساً في حجم هذه الموجودات، إلى أن عادت وبدأت بالتزايد في الفترات التي تبعت انتفاضة الأقصى.

أما فيما يخص سلطة النقد الفلسطينية (الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين) فإن حجم الودائع المتوفرة لدى المصارف التجارية تشير إلى أن هناك تزايداً مستمراً في هذه الودائع خلال السنوات (1994–2016) حيث بلغت هذه الودائع أكثر بقليل من مليار دولار عام (1994)، لتصل إلى ما يزيد عن (9.654.2) مليار دولار عام (2015)، وهذا يدل على قدرة المصارف التجارية على تجميع مدخرات المجتمع الفلسطيني بسبب زيادة انتشار المصارف والعادات المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني، وقيام المصارف التجارية باتباع استراتيجيات تسويقية أدت إلى جذب المزيد من هذه الودائع، لهذا يلاحظ أن معدل التغير السنوي في حجم الودائع قد سجل ارتفاعاً سنوياً وبدرجات مختلفة، وذلك يعود إلى التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الفلسطيني من سنة إلى أخرى.

أما بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة (1994–2015) فتشير البيانات إلى أن هذا الحجم قد تزايد من (330) مليون دولار عام (1994) ليصل إلى ما يزيد عن (6.756.6) مليون دولار عام (2015)، الأمر الذي يؤكد قدرة المصارف التجارية على منح التسهيلات الائتمانية للمجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام وللقطاعات الاقتصادية المختلفة بشكلٍ خاص، حيث سجلت التسهيلات الائتمانية معدلات تغير سنوية عالية في الفترة الواقعة بين (1995–2000)، وسجلت تراجعاً في العامين (2001 و2002) ثم عاودت التزايد في السنوات اللاحقة بنسب مختلفة (**أبو عيدة، عمر، وزيدة، خالد، 2015**).

2–1–8 توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية المدرجة في الجدول رقم (2.2) إلى توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (2.2) أدناه.

جدول رقم (2.2) توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية. (مليون دولار أمريكي).

التسهيلات الائتمانية/مليون دولار أمريكي							
السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	القطاع العام
1994	1.6	68.6	38.2	115.4	3.5	95	15
1995	2.2	74.3	40.9	138.4	5.6	106.6	18
1996	3	82.6	46.6	150.4	7.2	112	21.9
1997	22.6	79.3	75.3	227.7	6.2	138.9	62.9
1998	12.4	90.5	104.6	205.8	23.8	288.4	85.7
1999	15.9	105.9	124	265.3	38	323.3	98
2000	21	109.9	124.2	357.9	49	237.7	416.7
2001	14.1	112.5	128.6	307.8	41.1	228.2	363.6
2002	16.1	101.1	116.4	263.1	39.1	258.8	139.6
2003	16.4	92.6	133.7	264.3	33.5	261.4	248.6
2004	18.1	98.3	152.5	299.3	43.8	378.8	414.1
2005	14.7	105.7	189.1	364.9	72.3	424.2	592.2
2006	15.4	117.1	208.7	364.6	46.4	581	486
2007	18.9	118.8	225	369.9	94.3	430.5	421.5
2008	33.9	152.7	222.7	329.1	17.1	540.2	534.2
2009	38.6	184.8	266.2	341.3	24.8	740.8	637.4
2010	45.3	257.9	408.3	392.2	19	925.9	837.2
2011	34.8	302	429.3	491.3	22.6	1.194.60	1.100.80
2012	35.1	173.8	612.4	503.2	22.7	1.425.90	1.407.40
2013	48.94	298.5	1032.6	895.6	39.5	836.5	1.373.2
2014	41.1	257.2	790.1	749.6	30.5	847.4	1.239.8
2015	44.2	267.1	772.3	882.3	36.7	858.2	1.462.6

***المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية (2015).**

يتبين من الجدول أعلاه أن حجم التسهيلات الممنوحة لكلٍ من الزراعة والصناعة وقطاع النقل والاتصالات أقل من تلك الخاصة بقطاع التجارة والإنشاءات والخدمات والقطاع الحكومي، إلا أنه يمكن القول أن هناك تزايداً في حجم التسهيلات الائتمانية لجميع القطاعات مما يعزز دور المصارف التجارية في نمو وتطور أداء هذه القطاعات ولو كان بنسب متفاوتة (**أبو عيدة، عمر، وزيدة، خالد 2015**).

2-1-9 المصارف التجارية

2-1-9-1 ماهية المصارف التجارية

هناك عدة تعاريف للمصارف التجارية بشكلٍ عام ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك.

يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم أصبحت فيما بعد المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم بعد ذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود، والبنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض، بالإضافة لتقديم مجموعة من الخدمات الأخرى مثل شراء أو بيع الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الأجنبية وفتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية **(حليمة، ناجي، 2016)**.

ويعتبر المصرف التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، والمصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن المصارف التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء **(جلدة، سامر، 2009)**.

والمصرف التجاري هو المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة، كما أن المصرف التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية **(الصادق، سعيدات، وآخرون، 2013)**.

2-1-9-2 أهداف المصارف التجارية

يهدف النشاط المالي في المصرف إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة، هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو

تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً. بالإضافة إلى ذلك يمكن تقسيم أهداف المصرف التجارية إلى ما يلي: **(مشقوف، عفاف، ومصمودي، فاطمة، 2015)**

- أهداف عامة: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للمصرف مثل تحقيق نمو في حجم ربحية المصرف بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية.
- أهداف وظيفية: وتتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات المصرف مع العملاء واختيار العمالة وغيرها.

2-1-9-3 وظائف المصارف التجارية

أولاً: قبول الودائع وتنمية الادخار: تقوم المصارف التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى المصرف التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي :

❖ حسابات جارية (دائن): الحسابات الجارية لدى المصارف التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر، وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أو في أشخاص اعتباريين. وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى المصارف التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه المصارف.

❖ حسابات صندوق التوفير: تشجع المصارف التجارية العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء، تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير، وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

❖ حسابات الودائع تعمل المصارف التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات، بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

❖حسابات ودائع (لأجل): بعض العملاء لديهم فائض في النقود فيلجأون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد، لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد فتقوم المصارف بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة (**الصيرفي، محمد، 2006**).

ثانياً: مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية: تعمل المصارف التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية. ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها المصارف التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي: (**مشرفي، سعد، 2012**)

❖تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل فتقوم المصارف التجارية بتقديم التسهيلات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب المصارف التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للمصرف حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

❖الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد المصرف من سلامة مركزها المالي.

ويلاحظ أنه عند اختيار المصرف لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار وهي: (**مجدلاني، أحمد، 2009**)

- الربحية: يسعى المصرف التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن المصرف من سداد الفوائد المستحقة للمودعين، ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفى لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للمصرف، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال المصرف.

- الأمان : من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت المصارف التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن المصارف التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

- السيولة: المصرف التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على المصارف التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ويقصد بالمرونة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

ثالثاً: تقديم الخدمات المصرفية: حيث تتنافس المصارف التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات. ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للعملاء: **(حليمة، ناجي، 2016)**

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء، مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء، كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية عنهم أيضاً.

- تقوم المصارف التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

2-1-10 واقع الاستثمار في فلسطين

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً في المفاهيم الاقتصادية العالمية في ظل التطور المتسارع في التكنولوجيا، وتزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، والتي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وانفتاح السوق وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم عامة، وقد انعكست هذه التحولات على الأسواق

المحلية والإقليمية بشكلٍ عام، مما استدعى إحداث الكثير من التغيرات في دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية، وهذه التطورات كانت أوسع وأعمق من أن تستوعبها بنية الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، ونظراً للزمن القصير الذي استغرقته هذه التطورات وبالتالي كان الاعتماد على تدفق المساعدات من الدول المانحة وإنفاق السلطة الوطنية على إنشاء المؤسسات الحكومية وبعض مشاريع البنية التحتية ووضع قوانين وأنظمة من شأنها تخفيف القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ضراوة الهجمة الإسرائيلية الممنهجة لتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أساساً من ضعف شديد (**نصر، لؤي، 2008**).

على صعيد المحفظة الاستثمارية، تشير البيانات إلى أنه وفي ظل حالة الهدوء النسبي الذي شهدته فلسطين خلال العام (2016)، وما رافقها من انتعاش اقتصادي نسبي، قامت المصارف بزيادة توظيفاتها الاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل على حدٍ سواء، فقد شهدت الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى وجه التحديد المرتبطة بالأوراق المالية ارتفاعاً بنحو (5.6%) مما كانت عليه في العام (2015) لتبلغ (1.007.1) مليون دولار، مشكلة نحو (7.1%) من إجمالي موجوداتها، كما رفعت أيضاً من توظيفاتها طويلة الأجل، والتي شهدت ارتفاعاً بنحو (24.9%) عما كانت عليه في نهاية العام (2015)، لتصل إلى (205.2) مليون دولار، أو ما نسبته (1.4%) من إجمالي موجوداتها وفي ذلك إشارة إلى تدعيم القاعدة الرأسمالية وغيرها من الإجراءات الاحترازية، قد أكسبت المصارف مزيداً من القدرة والتكيف والتعامل مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة (**سلطة النقد الفلسطينية، 2017**).

تشير النتائج لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين، إلى أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين في نهاية العام (2016)، قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية، الالتزامات الأجنبية) بقيمة بلغت (1.289) مليون دولار أمريكي، وقد استحوذت الإيداعات النقدية المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر وبما نسبته (63.9%) من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

كما أظهرت النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ (6.138) مليون دولار موزعة بين استثمار اجنبي مباشر بنسبة (7.2%) واستثمارات حافظة (18.1%) واستثمارات أخرى (69.6%) وأصول احتياطية (5.1%)، أما على المستوى القطاعي فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك (74.1%) من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، كما وصل إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) إلى حوالي (4.849) مليون دولار، توزعت بين استثمار اجنبي مباشر بنسبة (53.4%) واستثمارات حافظة (13.6%) واستثمارات أخرى أهمها القروض والودائع من الخارج (33%)، وعلى المستوى القطاعي شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف حواي (34.5%) من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

وكذلك بينت النتائج أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ حوالي (1.806) مليون دولار، توزع بين دين على القطاع الحكومي بنسبة (65%) وقطاع المصارف (30.9%) والقطاعات الأخرى بنسبة (3.9%)، والاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة بنسبة (0.2%) (**سلطة النقد الفلسطينية، 2017**).

2-1-10-1 مميزات المناخ الاستثماري في فلسطين

يتميز المناخ الاستثماري في ظل سنوات الاحتلال الإسرائيلي بوجود العديد من المعوقات المقيدة والتي تحارب رأس المال الفلسطيني، وتمنع الفلسطينيين من بناء اقتصاد مستقل يكون دعامة للكيان الفلسطيني الوليد، فقد أهملت البنية التحتية بكافة أنواعها، وتتميز البيئة الاستثمارية في فلسطين بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994) بالمميزات التالية:

1. توفر الفرص الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب في كافة القطاعات الاقتصادية.
2. فلسطين منطقة حديثة بالعرف الاقتصادي وتحتاج إلى الكثير من البناء والتعمير.
3. توفر المدن الصناعية والمناطق الحرة في غزة والضفة الغربية.
4. فلسطين سوق خام ولديها أيدي عاملة مدربة ورخيصة الأجر نسبياً.

5. بعد توقيع السلطة للعديد من الاتفاقيات التجارية مع المحيط الدولي أصبحت لها حصص من الأسواق العالمية **(نصر، لؤي، 2008)**.

2-1-10-2 معوقات الاستثمار في فلسطين

- عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما يعيق الاستثمار.
- عدم وجود اتفاق اقتصادي منصف يسهل ويكافئ التجارة بين السلطة وإسرائيل مثل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- السيطرة الإسرائيلية على المعابر للضفة وغزة وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر.
- عدم تشغيل وتفعيل ميناء غزة البحري ومطار غزة الدولية بسبب المعيقات الإسرائيلية.
- تبعية الاقتصاد الفلسطيني المباشر للاقتصاد الإسرائيلي.
- الحصار الاقتصادي الدولي والإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين وعدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأخرى
- نقص التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في فلسطين وعدم توفر البنية التحتية الملائمة للاستثمار من طرق وشبكات مياه واتصالات وغيرها **(نصر، لؤي، 2008)**.

2-1-10-3 الواقع القانوني للاستثمار في فلسطين

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994) أعطت السلطة أولوية لمجال تشجيع الاستثمار أسوة بباقي الدول الأخرى، حيث قامت بإصدار قانون تشجيع الاستثمار الأول في العام (1995)، ومن ثم تعديل القانون بإصدار قانون آخر وهو قانون رقم (1) للعام (1998) حيث نص القانون على تأسيس الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، بحيث تكون هيئة غير وزارية ولها مجلس إدارة مكون من ممثلي الوزرات المختصة والمعنية بالمشاريع الاستثمارية، وممثلة أيضاً من القطاع الخاص وبرئاسة وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتُعنى الهيئة بتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال النافذة الاستثمارية الموحدة والتي تضم مندوبين عن كل الوزارات المعنية بتسجيل الاستثمار وتجهيز معاملاته **(نصر، لؤي، 2008)**.

ويهدف قانون تشجيع الاستثمار لتحقيق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات غبر الوسائل التالية: تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في فلسطين، وتقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين، ومنح الحوافز للمستثمرين وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين. ووفقاً لأحكام القانون يجوز للمستثمر الاستثمار في مشاريع أي من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ما لم يكن محظوراً بقوانين خاصة **(قانون تشجيع الاستثمار، 1998)**.

وبالنظر لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة (1998) يمكن التعرف على اهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وعلى النحو التالي: **(قانون تشجيع الاستثمار، 1998)**

- لا يستثنى أي مستثمر على أي أساس مهما كان من التمتع بالامتيازات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- يجوز للسلطة الوطنية أن تمنح معاملة تفضيلية للمستثمرين على أساس الجنسية بموجب اتفاقيات تجارية أو استثمارية ثنائية أو متعددة الأطراف قد تعقدها السلطة الوطنية مع دول أخرى دون المساس بحقوق الآخرين مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.
- لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها ولا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء.
- مع مراعاة ما ورد في المادة رقم (11) من القانون وعملاً باقتصاديات السوق الحر تضمن السلطة الوطنية لجميع المستثمرين التحويل غير المقيد لجميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين، بما في ذلك راس المال والأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والأجور والرواتب والفوائد دفعات الدين ورسوم الإدارة والمعونة الفنية وغيرها من الرسوم، ومبالغ التعويض عن نزع الملكية أو إلغاء الترخيص والقرارات والأحكام القضائية والتحكيمية، وأي نوع آخر من الدفعات أو الموارد المالية، ويجوز للمستثمر أن يحول بحرية جميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين بواقع أسعار صرف العملة المعمول

بها في السوق والسارية المفعول في وقت التحويل وبعملة قابلة للتحويل من يقبل بها المستثمر.

- تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية: أ- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك. ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن (15%) من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها. ج - تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة. د- تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن، أو تغيير في سعر التحويل.

- تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفقاً للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقاً للتالي: أ- أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة ثماني (8) سنوات إضافية. ب- أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة اثنتي عشرة (12) سنة إضافية. ج - أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولاراً فما فوق يمنح إعفاءاً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة ستة عشرة (16) سنة إضافية.

د – المشاريع الخاصة نوعياً ورأسمالياً والتي يصدر بتحديدها قراراً من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (10%) لمدة عشرين سنة (20) سنة إضافية.

2-1-11 دور سلطة النقد الفلسطينية في الرقابة على المصارف التجارية.

أنشئت سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون رقم (2) لسنة (1997)، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها، بما في ذلك تملك العقارات والمنقولات اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون.

2-1-11-1 أهداف ومهام وصلاحيات سلطة النقد.

تهدف سلطة النقد إلى ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين، وفقاً للسياسة العامة للسلطة الوطنية ولها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقاً لأحكام القانون: **(قانون سلطة النقد الفلسطينية، 1997)**

1. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلك.
2. تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.
3. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
4. توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقرر قانوناً.
5. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
6. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

7. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
8. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.
9. وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.
10. تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
11. العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.
12. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها.
13. القيام بأية أعمال أخرى يُعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

وفي مجال العلاقة مع المصارف نصت المادة (40) من قانون سلطة النقد الفلسطينية على أنه "لا يجوز ممارسة الأعمال المصرفية إلا بعد الترخيص بذلك من سلطة النقد وتسجيل المصارف المرخص لها في السجل المعد لذلك لدى سلطة النقد، كما ينشر القرار الصادر بالترخيص في الجريدة الرسمية، وتضع سلطة النقد الأنظمة والتعليمات اللازمة لذلك وتصدر هذه الأنظمة والتعليمات بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسب من المجلس وتنشر في الجريدة الرسمية، وعلى المصارف القائمة عند العمل بالأنظمة والتعليمات أن تسوي أوضاعها وفقاً لتلك الأنظمة والتعليمات خلال المدة التي تحددها على ألا تقل هذه المدة عن ثلاث سنوات وتحدد سلطة النقد الإجراءات الخاصة بذلك" **(قانون سلطة النقد الفلسطينية، 1997)**

وفي مجال الرقابة على أعمال المصارف أوضحت المادة (46) من قانون سلطة النقد الفلسطينية أنه: "تمارس سلطة النقد الرقابة على المصارف ولها في ذلك أن تقوم بالتفتيش على أي مصرف للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومدى تقيده بأحكام القانون والأنظمة

والقرارات والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، وعلى المصرف أن يُطلع من تكلفه سلطة النقد بالتفتيش على جميع الدفاتر والوثائق والمستندات والحسابات والصناديق والخزائن، وأن يزوده بكل ما يطلبه من معلومات" **(قانون سلطة النقد الفلسطينية، 1997)**.

ونصت المادة (47) من قانون سلطة النقد على أنه: "إذا خالف مصرف مرخص أحكام القانون أو نظامه الأساسي أو أي تدبير فرضته سلطة النقد، أو لم يقدم البيانات والمعلومات المفروض عليه تقديمها أو قدم معلومات ناقصة أو غير مطابقة للحقيقة، يكون لسلطة النقد الحق في أن توقع على المصرف المخالف احد الجزاءات التالية: **(قانون سلطة النقد الفلسطينية، 1997)**

- التنبيه.
- تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له أو تعليقها.
- منعه من القيام ببعض العمليات أو فرض أية قيود أخرى على المصرف المخالف في ممارسة أعماله.
- تعيين مراقب مؤقت للإشراف على سير أعماله.
- حل مجل إدارة المصرف المخالف وتعيين مفوض لإدارة المصرف لمدة لا تتجاوز ستة اشهر، ويعرض المفوض خلال مدة تعيينه الأمر على الهيئة العامة للمصرف لاختيار مجلس إدارة جديد.
- شطب المصرف المخالف من سجل المصارف.

وفي جميع الأحوال لا يجوز توقيع أي جزءا إلا بعد سماع إيضاحات من المصرف المعني.

كما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قرار بقانون لسنة (2010) بشأن المصارف ويهدف هذا القانون إلى الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية، والحفاظ على نظام مالي مستقر ومتين مبني على التنافس السوقي والمهني المنضبط، والحفاظ على جهاز مصرفي آمن وسليم ومستقر وتعزيز ثقة الجمهور بالمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة **(قانون المصارف، 2010)**.

وفي مجال ممارسة الأعمال المصرفية حددت المادة رقم (13) من القانون الأعمال المصرفية المسموح بها حيث نصت: يجوز للمصارف ممارسة الأعمال والأنشطة المصرفية التالية وفق ما تقرره سلطة النقد: **(قانون المصارف، 2010)**

- قبول الودائع بجميع أنواعها سواء أكانت بفوائد أو عوائد أو بدونهما.
- تقديم الائتمان بكافة أنواعه وأشكاله.
- التأجير التمويلي.
- بيع وشراء أدوات السوق النقدية وسندات الدين لحسابه الخاص أو لحساب العملاء.
- شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.
- تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحصيل وتحويل الأموال والسندات وأدوات الدفع.
- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- إصدار وإدارة وسائل الدفع بما في ذلك البطاقات الدائنة والمدينة والشيكات بجميع أنواعها.
- خصم الكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى.
- تقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها بعد الحصول على موافقة مسبقة وخطية من سلطة النقد.
- تقديم خدمات الحفظ الأمين وإدارة المقتنيات الثمينة بما في ذلك الأوراق المالية.
- تقديم خدمات الاستشارات المصرفية للعملاء.
- تقديم الخدمات باعتباره مديراً لمحفظة استثمارية أو مرشداً ووكيلاً مالياً أو مستشاراً.
- تقديم خدمات التأمين المصرفي كوكيل.

وفي مجال منح الائتمان نصت المادة (17) من قانون المصارف لسنة (2010) على ما يلي:

1. يتم منح الائتمان للأشخاص ذوي الصلة وفق التعليمات المحددة والصادرة عن سلطة النقد.

2. يجب أن يكون الائتمان الممنوح لذوي الصلة متوافقاً مع السياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس إدارة المصرف، وأن لا يحصل ذوي الصلة على شروط تفضيلية في المنح عن

الشروط المطبقة على عملاء المصرف، باستثناء أنظمة وبرامج الإقراض المطبقة على موظفي المصرف بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الخطية المسبقة عليها.

3. في جميع الأحوال لا يجوز أن يتجاوز مجموع التركيز للأطراف ذوي الصلة عن نسبة تحددها سلطة النقد بموجب التعليمات الصادرة عنها، مع مراعاة نسب التركز المحددة في المادة (16) من القانون للشخص الواحد وهي نسبة (10%) من قاعدة راس مال المصرف.

4. لسلطة النقد أن تطلب من المصرف الحصول على ضمانات ملائمة لأي ائتمان ممنوح لذوي الصلة.

كما نصت المادة (40) من قانون المصارف لسنة (2010) في مجال الائتمان وتقييم وتصنيف الأصول على أنه لسلطة النقد الحق في أن تحدد بتعليمات تصدر عنها ما يلي: **(قانون المصارف، 2010)**

1. أنواع وأشكال الائتمان والتمويل.
2. القواعد المتعلقة بتوثيق الائتمان وسقوفه والشروط المرتبطة به.
3. الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد والعوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف على جميع أنواع الائتمان والتمويل، وكذلك العمولات والرسوم على جميع أنواع الخدمات الأخرى التي تقدمها المصارف.
4. حجم الائتمان والتمويل الممنوح في فلسطين من المصرف كنسبة من ودائع العملاء لدى المصرف.
5. المتطلبات الخاصة بتصنيف وتقييم الأصول وتكوين مخصصات التدني في القيمة وتعليق الفوائد والعمولات ومعالجة الضمانات المقبولة لأغراض احتساب المخصصات.

2-2 الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (شهاب الدين، ابتسام، 2016): الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان اثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والتي بلغ عددها (13) بنكاً للفترة (2010-2014)، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي ومعادلة الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بيرسون، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لأغراض الدراسة، وبعد تحليل البيانات باستخدام النسب المئوية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تبين وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الأصول، كما تبين وجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على حقوق الملكية، كما أشارت النتائج إلى أن البنك العربي يملك اكبر نسبة تسهيلات مصرفية في قطاع البنوك التجارية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية حيث بلغت (0.097).

2- دراسة (حليمة، ناجي، 2016): دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة بسكرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية بسكرة، كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية لكافة القطاعات الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى تصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة وزعت على عينة مكونة من (32) موظفاً من العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية بسكرة، وبعد تحليل البيانات

باستخدام برنامج (SPSS)، توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية بسكرة يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى من القروض، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدور إيجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري. كما إن كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان. أوصت الدراسة بتشجيع الأفراد على الاقتراض من أجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصادياً والاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة.

3- دراسة (أبو جامع، نسيم، 2015): الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، وبيان الدور التمويلي الخاص بالقطاع المصرفي الفلسطيني وأثره في تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والقياسي للظواهر ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني لم يقم بالدور ولم يولي الاهتمام الكافي بتمويل المشاريع الصغيرة، حيث لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين لتمويل المشاريع الصغيرة (3%) من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتفعيلها، من خلال الخدمات الاستشارية والفنية وتقديمها لتحسين الفرص الاستثمارية وتشجيع المصارف على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتكلفة منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية محددة كإعفاءات ضريبية وغيره.

4- دراسة (أبو عيدة، عمر، وزيدة، خالد 2015): دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994-2013).

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إسهام المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994-2013). وطبقت الدراسة على المصارف التجارية في الأراضي الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي والإجمالي الحقيقي، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة، وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج (spss) توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الأثر (0.10) للفترة (1994-2000) و(0.001) للفترة (2001-2005) و(0.37) للفترة (2006-2013) و(0.05) على طول الفترة (1994-2013)، يجب على السياسية النقدية الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية القيام بتوجيه الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية، والتقليل من التسهيلات الاستهلاكية، وعلى المصارف اتباع استراتيجية تسويقية وائتمانية من شأنها أن تحفز القطاعات الاقتصادية على طلب التمويل وزيادة الوعي المصرفي ونشر العادات المصرفية في المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام، والتركيز على دور المصارف في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بشكلٍ خاص، وإحداث تشريعات مصرفية تضمن حقوق المتعاملين في الجهاز المصرفي من أجل أن يكون هناك ضمان لاستمرارية دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومن اهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياساتها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني.

5- دراسة (ربيحة، قبي، 2014): الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011).

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص بالجزائر خلال الفترة (1994-2011)، بالإضافة إلى التعرف على واقع الاستثمار الخاص في الجزائر وأهم العوائق التي تقف أمام تقدمه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (85) موظفاً من العاملين في القطاع المصرفي في الجزائر، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: يعتبر الائتمان المصرفي عامل ضروري يساهم في تطوير وتدعيم الاستثمار الخاص، وبالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية لتحسين الاستثمار الخاص، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من الاستثمار الخاص تبقى ضعيفة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر المبحوثين عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، بينما وجدت فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الخبرة في العمل. وأوصت الدراسة بإعادة تأهيل البنوك التجارية وتعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات.

6- دراسة (سالم، مقشيش، 2013): دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، كما هدفت الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك الخاصة في منح القروض الاستثمارية ومعايير التقييم والمؤشرات المرتبطة بها، ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما تم الحصول على البيانات بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة حول البنوك التجارية، وطبقت الدراسة على عينة من (62) موظفاً في المؤسسة العربية المصرفية في منطقة حاسي مسعود، ومن أهم نتائج الدراسة:

نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم. وتجدر الإشارة إلى أن النقائص التي توجهها البنوك في منح القروض لها آثار سلبية على نتائج هذه البنوك ومن أهم هذه

الآثار التأخير عن التسديد، عدم سيولة البنك يهدد سمعته ومردوديته مما يؤدي إلى إفلاسه وغلق أبوابه تجاه المستثمرين، وان ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار من خلال انخفاض العائد المتوقع بارتفاع معدل الفائدة وهذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

7- دراسة (الفرا، مرام، 2012): دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى إسهامه في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصري كأحد أوجه التمويل المصرفي وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة لجمع البيانات اللازمة، كما تم الحصول على المعلومات اللازمة من خلال بيانات سلاسل زمنية منشورة كالتقارير والإحصائيات الدورية التي تصدر عن سلطة النقد وجهاز الإحصاء المركزي ومعهد (ماس)، وطبقت الدراسة على (5) من المصارف التجارية في قطاع غزة، وتم تحليل البيانات باستخدام النسب المئوية وأسلوب المقارنة، وخرجت بمجموعة من النتائج من أهمها: توجد علاقة سببية بين كلٍ من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كلٌ منهما يؤثر في الآخر، حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بنسبة (1.56%)، في المقابل اذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة (1%) فإن ذلك يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة (0.19%) فقط، أي أن الائتمان المصرفي يؤثر إيجاباً في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة إيجابية مع كلٍ من إجمالي ودائع العملاء وعدد فروع البنك وعدد السكان ويرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. وأصت الدراسة بتنويع الأساليب التمويلية من خلال إدخال أساليب جديدة لتمويل وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل وبأسعار مناسبة.

8- دراسة (الشيخلي، هديل، 2012): العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (30) فقرة شملت ثلاثة محاور (عناصر الوضع المالي للعميل، العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض)، وتأثير هذه العوامل في اتخاذ القرار الائتماني، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة مكونة من (201) من مديري وموظفي الائتمان في دوائر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، والعملاء طالبي الائتمان، وبلغ عدد واستخدمت الدراسة المهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (spss)، ومن أهم نتائج الدراسة: أن هناك دوراً هاماً لعوامل الوضع المالي للعميل، بالسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، جاءت السياسة الائتمانية للبنك المقرض في مقدمة المتغيرات، تلاه في المقام الثاني المؤشرات المالية للعميل، وأخيراً السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر موظفي الائتمان في البنوك التجارية والعملاء طالبي الائتمان تبعاً لمتغيرات المؤهل العلمي ولصالح حملة المؤهل العملي ماجستير، والخبرة العملية ولصالح ذوي الخبرة (15) سنة فأكثر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر موظفي الائتمان في البنوك التجارية والعملاء طالبي الائتمان تبعاً لمتغير الجنس.

أوصت الدراسة بالتركيز البنوك على الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية وتحليل الوضع المالي.

9- دراسة (عودة، سيف الدين،2011): دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل الدور التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، باعتباره شريان التمويل الرئيسي للاقتصاد، ومن القطاعات المهمة التي تسهم بشكلٍ مباشر وغير مباشر في تكوين القيمة المضافة، وهي دراسة نظرية ركزت على قنوات التأثير التي ينتقل

من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والائتمان (المباشر وغير المباشر) وقناة حشد الادخار، وقنوات الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين. وتم جمع البيانات من خلال بيانات السلاسل الزمنية والإحصاءات والتقارير المنشورة، وأظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الائتمان وتوظيف الأموال محلياً، كما أظهرت النتائج نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، كما أن هذا القطاع في علاقته بالسوق له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، أو من حيث تشجيع الاستثمار في البورصة من خلال منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين فيها، أو من حيث الدور الاستثماري للمصارف نفسها في البورصة وفي اسهم الشركات داخل فلسطين، وهذا ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي بشكلٍ عام.

10- دراسة (البحيصي، عصام،2011): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية في هذه البنوك وفروعها والمكاتب التابعة لها والبالغ عددها (128) فرعاً، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وزعت على عينة قوامها (256) موظفاً وموظفة، وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان، مثل القوائم المالية والميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، يعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الايرادية والتدفقات النقدية وكذلك النسب المالية للشركات طالبة الائتمان، كما أشارت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للشركات ونسبة استرداد

القروض من هذه الشركات. وأوصت الدراسة بزيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.

11- دارسة (جبرة، عاصم، 2011): أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحليل المالي علي قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية، وذلك بغرض الوصول إلى قرار منح أو منع التسهيلات الائتمانية من خلال نتائج التحليل إذ يتوقف عليه مدى كفاءة الإدارة في إدارة أموال البنك، ولتحقيق أغراض الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال المصادر الأولية والثانوية لجمع المعلومات فضلاً عن أسلوب دراسة الحالة مستخدماً في ذلك الأسلوب الإحصائي (SPSS) ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: التحليل المالي للقوائم المالية من قبل البنك للجهة طالبة التسهيلات الائتمانية وفر مؤشرات إيجابية بالبنك ساهمت في خفض مخاطر منح الائتمان المصرفي، وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابياً بين التحليل المالي وخفض مخاطر الائتمان المصرفي، وأن التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة وفر دوراً إيجابياً ساعد في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، كما وفر مؤشرات ساهم في التنبؤ بمخاطر منح التسهيلات الائتمانية. كما أوصت الدراسة بضرورة التحليل المالي للقوائم المالية ولأكثر من فترتين مما ينعكس ذلك إيجابياً علي اتخاذ القرارات الائتمانية بالقطاع المصرفي.

12- دراسة (شاهين، علي، 2010): مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراها بشأن منح الائتمان،

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي، وطبقت الدراسة على (4) من المصارف التجارية وفرعها العاملة في قطاع غزة، واعتمدت الدارسة أسلوب المقابلة لجمع البيانات كما تحليل البيانات بواسطة الأساليب والنسب المئوية، ومن أهم نتائج الدراسة: أن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، كما أن الإطار المقترح يحقق متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفي ويوفر أساساً سليماً يمكن الاعتماد عليه في تحديد الأوزان النسبية للمخاطر المتعلقة بطالبي الائتمان، تتمثل فروض الإطار المقترح في فرض تطوير التنظيم المحاسبي لعملية قياس مخاطر الائتمان على أسس عادلة وواقعية على كافة المنشآت طالبة الائتمان الأمر الذي يحقق أهداف النمو والتطور للبنك ويقوي دعائم وجوده واستمراريته وتتمثل أهم مبادئ الإطار المقترح في إبراز وتأصيل المعايير والقواعد التي تقوم عليها عمليات احتساب مخاطر الائتمان بما يحقق مبدأ النفعية الذي يخدم أهداف الإدارة والمساهمين على حد سواء. وأوصت الدراسة بزيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة الائتمان لدى اتخاذ التوصية المناسبة بشأن قرار منح الائتمان.

13- دراسة (الخالدي، حمد، 2010): تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة (2000-2008).

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والائتمان في المصارف الأهلية العراقية، بغية تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة من عينة الدراسة وعددها (8) مصارف من التقارير السنوية الصادرة عنها، فضلاً عن تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عائد محفظة القروض والائتمان المصرفي بوصفه المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة ممثلة بحجم المصرف ومعدل كفاية راس المال والسيولة النقدية الحاضرة، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان، وعمر المصرف، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية

ولكنها ذات دلالة معنوية بين عائد المحفظة ومعدل توظيف الودائع في القروض والائتمان في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع متغير عدد الفروع المصرفية. وأوصت الدراسة بتعزيز محفظة القروض وتقديم إجراءات مسبطة وموثوقة لمنح الائتمان والتأكد من تقديم العميل كافة الضمانات المطلوبة للحصول على الائتمان المصرفي.

14- دراسة (الزرقان، صالح، 2010): التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام النسب المالية في خدمة القرار الائتماني، وذلك من خلال تحديد جودة المعلومات التي تقدمها الشركات طالبة التمويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتمل البحث على جميع موظفي التسهيلات الائتمانية لثلاث بنوك تم اختيارها بشكل عشوائي، وقد بلغ حجم العينة (80) موظفاً من قسم التسهيلات الائتمانية، وتم تصميم استبانة لقياس متغيرات الدراسة، وبعد تحليل البيانات بواسطة برنامج (SPSS) خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: بينت الدراسة أنه يمكن استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك، كما أن التحليل المالي يؤثر إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان تبعاً لمتغير التخصص وسنوات الخبرة في العمل، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس قسم التسهيلات الائتمانية وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة. أوصت الدراسة بضرورة أن تعتمد إدارة البنوك التجارية التحليل المالي في عمليات منح الائتمان المصرفي لان ذلك يقلل من نسب المخاطرة في البنك.

15- دراسة (الموسوي، سعدي، 2010): البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي وتهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي يؤديه الائتمان بالنسبة للمصارف عينة البحث وتأثيره

على الأداء الاستثماري لهذه المصارف، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الاستقرائي الوصفي إلى جانب المنهج القياسي الإحصائي، وطبقت الدراسة على (14) مصرفاً من المصارف التجارة العراقية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، إن الائتمان المصرفي يؤثر في الأداء المالي للمصارف وبالتالي ينعكس تأثيره في الاستثمار المصرفي سواء أكان هذا التأثير سلبي أو إيجابي، ومن خلال تحليل مؤشرات الربحية للمصارف ومقارنتها بالائتمان الممنوح للمصارف عينة البحث اتضح إن مصرف الاتحاد هو المصرف الوحيد الذي كان منح الائتمان فيه كفؤاً لأنه اثر على الأداء المالي بصورة إيجابية (طردية) أي انه بزيادة الائتمان في مصرف الاتحاد تزداد كفاءة الأداء المالي للمصرف وتزداد الاستثمارات المالية الكفؤة فيه وعند تحليل المصارف مجتمعة بالنسبة للائتمان وتأثيره في الربحية والاستثمار المصرفي نجد إن الائتمان اثر في مؤشري (العائد على حق الملكية ومضاعف الملكية) بصورة إيجابية.

16- دراسة (نصر، لؤي، 2008): دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الحاصلة على شهادة تأكيد الاستثمار من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في محافظات قطاع غزة، والبالغ عددها (68) مشروعاً استثمارياً من العام (1998 -2006)، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل، وقد تم استرداد (60) استبانة بنسبة استرداد (89%). وقد أظهرت نتائج الدراسة النتائج التالية: ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) للعام (1998) بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناب بهم مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين، وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفاً في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث لم يميز قانون الاستثمار بين

المستثمر المحلي والأجنبي، كما أكدت الدراسة أن عدم الاستقرار الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية ساهم إلى حدٍ كبير في هجرة رؤوس الأموال للخارج، وإحجام المستثمرين عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف. أوصت الدراسة بضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالاستثمار وتطويرها وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار.

2-2-2 الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (Rasedie & Srinivasan, 2014):

The role of credit facilities in increasing the market share of investment banks in Canada.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التسهيلات الائتمانية في زيادة الحصة السوقية للبنوك الاستثمارية في كندا، وطبقت الدراسة على (22) مصرفاً تجارياً، في حين تكونت عينة الدراسة من (178) موظفاً يعملون في هذه البنوك، ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة بواسطة استبانة تم إعدادها خصيصاً لأغراض الدراسة، وبعد تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية وباستخدام برنامج (spss)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن للتسهيلات الائتمانية دوراً فاعلاً وبدرجة عالية في زيادة أنشطة البنوك وزيادة حصتها السوقية، كما تسهم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بسعر فائدة مناسب في زيادة أعداد عملاء البنوك مما زاد من حجم القروض المقدمة، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور التسهيلات الائتمانية في زيادة الحصة السوقة للبنوك الاستثمارية من وجهة نظر الموظفين تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، بينما ظهرت فروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

2- دراسة (Maitah, Mansor, et.al, 2012):

Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the credit Decision in Libyan Commercial Banks.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى استخدام التحليل المالي في البنوك الليبية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في عملية قرارات منح الائتمان، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، إضافة إلى استبانة صممت خصيصاً لجمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة وزعت على عينة مكونة من (94) موظفاً من العاملين في البنوك الليبية المسجلة والواقعة في مدينة طرابلس، وبعد تحليل البيانات بواسطة برنامج (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: أن هناك استخداماً ضعيفاً للتحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات الائتمان، وأن هذا الضعف ناتج عن سببين رئيسيين الأول مرتبط بضعف الخبرة المهنية لمديري الائتمان والمحللين العاملين في هذه البنوك، والثاني يتعلق بانخفاض مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة من قبل طالبي الائتمان، وبينت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً في وجهات نظر موظفي البنوك نحو استخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان تبعاً العمر والمؤهل العلمي، في حين تبين عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الجنس وعدد سنوات العمل في المصرف.

3- دراسة (AL-Abedallat, Abedalfattah, and Jaafreh, Ali, 2012):

The Effect of the Workers Efficiency in Extending of creait facilities on reduction of bad Debts: Study on the Jordanian Commercial Banks.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى القروض المتعثرة في البنوك الأردنية، والتعرف على دور وكفاءة العاملين في قسم الائتمان في البنوك التجارية للحد من مشكلة الديون المتعثرة، والذين خضعوا لدورات تدريبية، ولديهم الخبرة الكافية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدارسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من العاملين في المصارف التجارية الأردنية بلغت (100) موظفاً، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك علاقة بين تدريب الموظفين والائتمان بشكلٍ عام والحد من مشكلة الديون في البنوك المتعثرة، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين وجود نظام للحوافز المادية والمعنوية والحد من مشكلة سوء الديون، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق في آراء الموظفين عينة الدراسة نحو مستوى الديون المتعثرة تبعاً لمتغير الجنس والتخصص العلمي في حين ظهرت فروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

4- دراسة (Siam, Walid, et.al, 2011):

The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities.

هدفت الدراسة إلى بيان درجة ادراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية، للحكم على الملائمة المالية لطالبي الائتمان المصرفي عند منح الائتمان، من خلال التعرف على درجة استخدام أساليب التحليل والمقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي والراسي) والنسب المالية ونماذج التنبؤ والتعثر المالي، بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق استخدام طرق التحليل المالي في عقلانية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، وطبقت الدراسة على الموظفين العاملين في النوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على عينة بلغت (83) موظفاً من الموظفين العاملين في البنوك التجارية الأردنية في أقسام منح الائتمان، وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: إن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد، كما أظهرت الدراسة وجود اختلافات في استخدام النسب المالية عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الائتمان، وأظهرت هذه الاختلافات أن نسب السيولة هي النسب الأكثر استخداماً عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين عينة الدراسة نحو استخدام المؤشرات المالية للحكم على ملائمة العميل عند منح الائتمان المصرفي تبعاً لمتغير الجنس والخبرة في العمل. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم العميل طالب الحصول على الائتمان البيانات المالية والضمانات اللازمة للحصول على الائتمان ودراستها جيداً من قبل المصرف قبل منح الائتمان.

5- دراسة (Lakshmi, Vasantha & Murugan, Sakthivly 2009):

A Market Study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises.

هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة سوقية للائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، في حين تكونت عينة مكونة من (135) موظفاً، من الأفراد العاملين بالبنوك الهندية بقسم الائتمان المصرفي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام استبانة صُممت خصيصاً لأغراض الدراسة، وبعد تحليل البيانات أشارت نتائج الدراسة إلى: أن أغلبية الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم تم منحها ائتمان من قبل المصارف، وان العاملين بهذه المصارف يدركون آليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح هذا الائتمان من قبل العملاء سواءٌ على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات، كما أن هناك فائدة مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية في آراء موظفي قسم الائتمان تبعاً لمتغيرات الجنس وحجم المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية في آراء موظفي قسم الائتمان تبعاً لمتغيرات المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة. أوصت الدراسة بزيادة حجم الائتمان الممنوح للشركات والمؤسسات من الحصول على الضمانات اللازمة والمطلوبة وتبسيط إجراءات منح الائتمان لما لذلك من فوائد جمة للبنوك التجارية.

2-2-3 أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية وتأثيرها في تحفيز الاستثمار.
2. ركزت الدراسات السابقة على التحليل المالي ودور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بشكلٍ عام، بينما ركزت الدراسة الحالية على التسهيلات الائتمانية من مختلف جوانبها والقوانين والتشريعات الناظمة لها في البيئة الفلسطينية.
3. تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في زمان ومكان إجرائها، حيث أجريت في العام (2017م) وطبقت على موظفي التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم.
4. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استخدامها أداتين لجمع البيانات في إنٍ واحد وهي الاستبانة حيث وزعت على موظفي التسهيلات العاملين في المصارف التجارية، كما استخدمت الدراسة أداة المقابلة، حيث أجريت المقابلات مع عدد من المستفيدين من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية.
5. والجديد المتوقع من الدراسة تسليط الضوء على واقع التسهيلات الائتمانية في فلسطين وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأداتي الاستبانة وتحليل المحتوى لمقابلات مهيكلة، لمناسبته لمثل هذا النوع من الدراسات، وكما هي ودون تدخل الباحث في مجرياتها، وذلك بهدف قياس واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي، وذلك بالاعتماد على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية: حيث تم حصر البيانات وتجميع المعلومات اللازمة لأغراض البحث من خلال توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
2. البيانات الثانوية: يعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة، منها عربية وأخرى أجنبية والمتعلقة بواقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي بالإضافة إلى اطلاع الباحث على أية مراجع أخرى يمكن أن تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع في المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وعددهم (163) موظفاً، بأسلوب المسح الشامل، حيث تم اعتماد مجتمع الدراسة كعينة للدراسة، بالإضافة إلى اعتماد عينة مكونة من (10) من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم حيث تم إجراء مقابلة معهم.

جدول رقم (1.3) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
المحافظة	الخليل	101	%62	-
	بيت لحم	62	%38	
المسمى الوظيفي	مدير فرع	28	%17.2	-
	رئيس قسم التسهيلات	37	%22.7	
	موظف تسهيلات	98	%60.1	
الجنس	ذكر	106	%65	-
	أنثى	57	%35	
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	4	%2.5	-
	بكالوريوس	145	%89	
	دراسات عليا	14	%8.6	
سنوات الخبرة في العمل	أقل من (5) سنوات	32	%19.6	-
	(5-10) سنوات	59	%36.2	
	(11-15) سنة	44	%27	
	أكثر من (15) سنة	28	%17.2	

3-3 أداة الدراسة

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لأغراض الدراسة باعتبارها الأداة المناسبة لطبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها، كما استخدم الباحث أداة المقابلة لجمع البيانات من عينة من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاقتصادية.

3-4 وصف أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من مقدمة تضمنت موضوع الدراسة وفائدتها، وحث المبحوثين على الإجابة عليها بكل حرص وموضوعية، وإحاطتهم علماً بأن البيانات التي تحويها هي

لأغراض البحث العلمي فقط، وأنه سيتم التعامل معها بسرية مطلقة، ثم شكرهم على تعاونهم مع الباحث.

كما تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام وعلى النحو التالي:

القسم الأول: وتضمن معلومات عامة متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة بحيث تضمن معلومات عامة حول: المحافظة، المسمى الوظيفي، الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل وتم الإجابة على هذه المتغيرات من خلال اختيار إجابة من عدة إجابات لكل متغير.

القسم الثاني: ويهدف هذا القسم إلى قياس واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، يجيب عليها المبحوث من خلال اختيار إجابة من أربعة إجابات (بدرجة عالية جداً، بدرجة عالية، بدرجة متوسطة، بدرجة ضعيفة).

القسم الثالث: ويهدف إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي، يجيب عليها المبحوث من خلال اختيار إجابة من أربعة إجابات (بدرجة عالية جداً، بدرجة عالية، بدرجة متوسطة، بدرجة ضعيفة).

3-5 صدق أداة الدراسة

قام الباحث بتقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدقه وذلك على النحو التالي:

صدق فقرات الاستبيان: حيث قام الباحث بالتحقق من صدق فقرات الاستبيان بطرقتين هما:

الطريقة الأولى: صدق الاستبانة حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة جامعات وعاملين في المصارف التجارية (ملحق رقم 2)، وقام الباحث بالاستجابة لآراء السادة المحكمين وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

الطريقة الثانية: كما قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، والتأكد من أنها قادرة ومناسبة لقياس ما صُممت لقياسه، ومن جهة أخرى تم التحقق من صدق أداة الدراسة بحساب مصفوفة ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)

جدول رقم (2.3): الصدق الداخلي لفقرات السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية

رقم الفقرة	السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	يوجد لدى البنك سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة.	0.83	0.000
2	يوجد لدى البنك دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.	0.80	0.000
3	يوجد لدى البنك نظام معتمد لتصنيف نوعية العميل الراغبين في الحصول على الائتمان.	0.86	0.000
4	يتمتع موظفي التسهيلات الائتمانية بالخبرة الكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان.	0.79	0.000
5	حجم السيولة لدى البنك يؤثر على سياساته الائتمانية.	0.66	0.000
6	يحرص البنك على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات.	0.82	0.000
7	يهتم البنك بالصفات الشخصية للعميل عند منح الائتمان.	0.70	0.000
8	يهتم البنك بحجم ونوعية النشاط الاقتصادي للعميل عند منح الائتمان.	0.69	0.000
9	يحدد البنك صلاحيات فروعه في مجال منح الائتمان.	0.75	0.000

جدول رقم (3.3): الصدق الداخلي لفقرات الوضع الائتماني للمقترض

رقم الفقرة	الوضع الائتماني للمقترض	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
10	يستخدم البنك الأساليب الحديثة في تحليل الجدارة الائتمانية للعميل.	0.87	0.000
11	يعتمد البنك على نتائج التحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.90	0.000
12	يزيد التحليل المالي للعميل من دقة القرارات الائتمانية	0.76	0.000
13	تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان.	0.68	0.000
14	يهتم البنك بمتانة الوضع المالي للزبون وحسن سمعته وذلك للتغلب على المخاطرة الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف.	0.78	0.000
15	يهتم البنك بكفاية رأس مال العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.71	0.000

جدول رقم (4.3): الصدق الداخلي لفقرات تكاليف الإقراض

رقم الفقرة	تكاليف الإقراض	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
16	يقوم البنك بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض.	0.71	0.000
17	يتقاضى البنك عمولات اخرى غير الفائدة على القرض	0.75	0.000
18	يعمل البنك على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعطيات السوق وأوضاع المصرف.	0.70	0.000
19	تعتبر نسبة السيولة أكثر النسب المالية تأثيراً على قرار منح الائتمان.	0.81	0.000
20	يعمل البنك على تحديد النفقات والمصاريف الإدارية عند منح الائتمان.	0.87	0.000
21	يرتبط سعر الفائدة بطبيعة الضمانات المقدمة وتواريخ الاستحقاق.	0.78	0.000
22	يرتبط سعر الفائدة على القرض بالغاية من الحصول على القرض.	0.90	0.000

جدول رقم (5.3): الصدق الداخلي لفقرات الضمانات

رقم الفقرة	الضمانات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
23	يعتمد البنك على نوعية وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان.	0.83	0.000
24	يعتمد البنك على تقييم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قرار منح الائتمان.	0.64	0.000
25	تعتبر القدرة الايرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في تحديد قيمة الائتمان الممنوح.	0.77	0.000
26	يعتمد البنك على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب.	0.70	0.000
27	يعطي البنك للكفلاء أهمية كضمان عند منح القروض.	0.62	0.000
28	يهتم البنك بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.	0.83	0.000
29	يهتم البنك بسمعة العميل كضمان لمنح الائتمان.	0.69	0.000

جدول رقم (6.3): الصدق الداخلي لفقرات الإجراءات

رقم الفقرة	الضمانات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
30	يهتم البنك بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.	0.69	0.000
31	لدى البنك إجراءات واضحة لإدارة القروض المتعثرة.	0.76	0.000
32	يُخبر البنك العميل عن المدة المطلوبة منه لتجهيز ما يلزم للحصول على الائتمان.	0.62	0.000

33	توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان.	0.59	0.000
34	يقوم البنك بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح القرض للعميل.	0.62	0.000
35	يقوم البنك بمراجعة دورية لحركة حساب العميل لديه.	0.61	0.000
36	يسمح البنك للعميل باستعمال أموال التسهيلات قبل استكمال إجراءات منح الائتمان.	0.72	0.000
37	يتخذ البنك إجراء معين بحق موظفي التسهيلات عند قيامهم بمخالفة قوانين وتعليمات البنك.	0.63	0.000

جدول رقم (7.3): الصدق الداخلي لفقرات أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية.

رقم الفقرة	أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
38	تسهم التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية.	0.76	0.000
39	تسهم التسهيلات الائتمانية بتشجيع الشباب في إقامة مشروعات صغيرة خاصة بهم.	0.62	0.000
40	تسهم التسهيلات الائتمانية في توفير السيولة وحشد المدخرات للمشاريع.	0.70	0.000
41	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير المشروعات الاقتصادية القائمة وإقامة مشاريع جديدة.	0.78	0.000
42	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.	0.88	0.000
43	تعتمد الكثير من المشروعات الاقتصادية على تمويل المصارف في نشاطها.	0.76	0.000
44	تعتبر التسهيلات الائتمانية ضرورية لتطوير القطاع الخاص الفلسطيني.	0.69	0.000
45	تسهم التسهيلات الائتمانية في انتقال العديد من المشروعات والشركات من الحجم الصغير إلى المتوسط.	0.73	0.000
46	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة حجم الصادرات للخارج.	0.66	0.000
47	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة الطلب على التمويل لغرض الاستثمار	0.86	0.000
48	تسهم التسهيلات الائتمانية في تخفيف اعتماد السوق الفلسطيني على السلع الإسرائيلية.	0.68	0.000
49	تساهم التسهيلات الائتمانية في زيادة مشتريات الأفراد والمؤسسات من السلع والخدمات.	0.72	0.000

3-6 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (8.3).

جدول رقم (8.3): نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدّراسة بمجالاتها المختلفة

محاور الدراسة	عدد الفقرات	قيمة (Alpha)
السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية	9	0.90
الوضع الائتماني للمقترض	6	0.86
تكاليف الإقراض	7	0.70
الضمانات	7	0.77
الإجراءات	8	0.88
أثر التسهيلات الائتمانية على تحفيز الاستثمار المحلي	12	0.92
الدرجة الكلية	49	0.90

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن أداة الدّراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

3-7 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على نوعين من المتغيرات هما:

1. **المتغير المستقل:** التسهيلات الائتمانية.
2. **المتغير التابع:** تحفيز الاستثمار المحلي.

3. **المتغيرات الديمغرافية:** المحافظة، المسمى الوظيفي، الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل.

3-8 أنموذج الدراسة

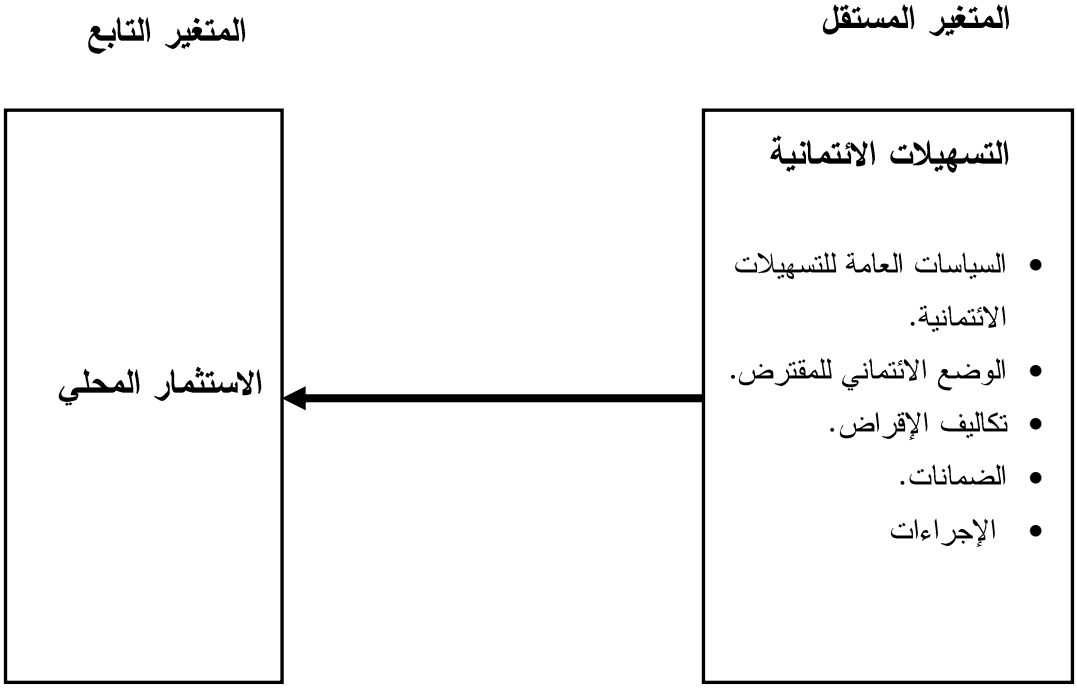

المصدر: إعداد الباحث

3-9 المعالجة الإحصائية

بعد استعادة الاستبانات تم تدقيقها ومراجعتها ثم إدخالها إلى الحاسوب وتفريغ البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Scinces) (SPSS) وذلك من أجل معالجتها إحصائياً، وذلك بتحويل الإجابات اللفظية إلى إجابات رقمية بحيث سيتم إعطاء الإجابة بدرجة عالية جداً 4 درجات، والإجابة بدرجة عالية 3 درجات والإجابة بدرجة متوسطة 2 درجات، والإجابة بدرجة ضعيفة 1 درجة، وذلك باستخدام الطرق والاختبارات الإحصائية اللازمة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، ومعامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) ومعامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) واختبار (ت) (One Sample Test) للعينة الواحدة وذلك باستخدام الحاسوب وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

3-10 مقياس الدراسة

بهدف تصنيف إجابات عينة الدراسة، وذلك كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل مجال من مجالات الدراسة، والحكم على النتائج وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، وهذا ما يتلاءم ويتناسب مع مثل هذه الدراسة لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها، تم وضع مقياس للحكم على نتائج الدراسة، وذلك وفق التدريج الاتي.

أعلى درجة في المقياس – أدنى درجة في المقياس

4-1= 3

4÷3 قفزات = 0.75 بين كل تدريج وآخر

والجدول رقم (9.3) يوضح مفاتيح التصحيح.

جدول (9.3) مفاتيح التصحيح

الرقم	المتوسط الحسابي	الدرجة/ الأهمية
.1	من 3.25-4.00	عالية جداً
.2	من 2.25-3.24	عالية
.3	من 1.75- 2.49	متوسطة
.4	أقل من 1.75	منخفضة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً للبيانات التي جمعت من عينة الدراسة، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة، حيث سيتم تحليل البيانات والوصول إلى النتائج بالتسلسل الذي وردت فيه ضمن استبانة الدراسة.

4-1 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الرئيس الأول: ما واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي؟

للإجابة على السؤال الرئيس الأول وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لفقرات كل محور من محاور الدراسة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالية.

السؤال الفرعي الأول: ما واقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة محافظتي الخليل وبيت لحم؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول رقم (1.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
6	يحرص المصرف على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات.	3.62	0.62	%90.5	عالية جداً
1	يوجد لدى المصرف سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة.	3.54	0.56	%88.5	عالية جداً
2	يوجد لدى المصرف دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.	3.49	0.50	%87.25	عالية جداً
8	يهتم المصرف بحجم ونوعية النشاط الاقتصادي للعميل عند منح الائتمان.	3.40	0.61	%85	عالية جداً
3	يوجد لدى المصرف نظام معتمد لتصنيف نوعية العميل الراغبين في الحصول على الائتمان.	3.32	0.52	%83	عالية
9	يحدد المصرف صلاحيات فروعه في مجال منح الائتمان.	3.18	0.57	%79.5	عالية
4	يتمتع موظفي التسهيلات الائتمانية بالخبرة الكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان.	3.05	0.66	%76.25	عالية
7	يهتم المصرف بالصفات الشخصية للعميل عند منح الائتمان.	2.87	0.78	%71.75	عالية
5	حجم السيولة لدى المصرف يؤثر على سياساته الائتمانية.	2.72	0.87	%68	عالية
	الدرجة الكلية	**3.25**	**0.50**	**%81.25**	**عالية جداً**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، مرتبة تنازلياً حسب درجات المتوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.25) والانحراف المعياري (0.50) بوزن نسبي (81%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية مرتفعة جداً.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (يحرص البنك على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات) بمتوسط حسابي مقداره (3.62) وانحراف معياري (0.62)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (حجم السيولة لدى البنك يؤثر على سياساته الائتمانية) بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (0.87).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية جداً يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية والتي جاءت بدرجة عالية، إلى حرص المصارف الشديد على الالتزام بتعليمات سلطة النقد وتطبيقها بكل دقة وموضوعية، والالتزام بالسياسات الائتمانية المكتوبة والموضوعة مسبقاً والالتزام بالأهداف العامة للمصرف، ويتضح ذلك من وخلال وجود دائرة ائتمانية متخصصة داخل كل مصرف.

يفسر الباحث هذه النتيجة بمدى اهتمام والتزام الموظفين في المصارف التجارية بالسياسات العامة للتسهيلات الائتمانية المطبقة في المصارف التي يعملون فيها، لذلك جاءت إجابات المبحوثين عينة الدراسة على فقرات محور السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية بدرجة عالية.

السؤال الفرعي الثاني: ما واقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم.

رقم الفقرة	الوضع الائتماني للمقترض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
13	تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان.	3.30	0.55	%82.5	عالية جداً
11	يعتمد البنك على نتائج التحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.27	0.57	%81.75	عالية جداً
10	يستخدم البنك الأساليب الحديثة في تحليل الجدارة الائتمانية للعميل.	3.20	0.64	%80	عالية
14	يهتم البنك بمتانة الوضع المالي للزبون وحسن سمعته وذلك للتغلب على المخاطرة الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف.	3.12	0.66	%78	عالية
12	يزيد التحليل المالي للعميل من دقة القرارات الائتمانية	2.78	0.67	%69.5	عالية
15	يهتم البنك بكفاية رأس مال العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	2.51	0.60	%62.75	عالية
	الدرجة الكلية	**3.03**	**0.52**	**%75.75**	**عالية**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، مرتبة تنازلياً حسب درجات المتوسط الحسابي وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.03) والانحراف المعياري (0.52)، بوزن نسبي (75.75%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات الوضع الائتماني للمقترض عالية.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان) بمتوسط حسابي مقداره (3.30) وانحراف معياري (0.55)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (يهتم البنك بكفاية رأس مال العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان) بمتوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري (0.60).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور الوضع الائتماني للمقترض والتي جاءت بدرجة عالية، إلى حرص المصارف والعاملين فيها على تحليل الوضع الائتماني للعميل واعتماد المصارف على نتائج التحليل المالي للعميل والجدارة الائتمانية للعميل قبل اتخاذ قرار منحه الائتمان.

يفسر الباحث هذه النتيجة بمدى اهتمام المصارف التجارية بالوضع المالي للعميل وجدارته الائتمانية وقدرته ورغبته في السداد، لذلك جاءت إجابات المبحوثين عينة الدراسة على فقرات محور الوضع الائتماني للمقترض بدرجة عالية.

السؤال الفرعي الثالث: ما واقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	تكاليف الإقراض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
16	يقوم المصرف بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض.	3.58	0.75	%89.5	عالية جداً
19	تعتبر نسبة السيولة أكثر النسب المالية تأثيراً على قرار منح الائتمان.	3.47	0.81	%86.75	عالية جداً
18	يعمل المصرف على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعطيات السوق وأوضاع المصرف.	3.38	0.66	%84.5	عالية جداً
22	يرتبط سعر الفائدة على القرض بالغاية من الحصول على القرض.	3.29	0.78	%82.25	عالية جداً
21	يرتبط سعر الفائدة بطبيعة الضمانات المقدمة وتواريخ الاستحقاق.	3.16	0.82	%79	عالية

20	يعمل المصرف على تحديد النفقات والمصاريف الإدارية عند منح الائتمان.	3.01	0.70	%75.25	عالية
17	يتقاضى المصرف عمولات أخرى غير الفائدة على القرض	2.79	0.84	%69.75	عالية
	الدرجة الكلية	**3.24**	**0.51**	**%81**	**عالية**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، مرتبة تنازلياً حسب درجات المتوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.24) والانحراف المعياري (0.51)، بوزن نسبي (81%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات تكاليف الإقراض عالية.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (يقوم المصرف بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض) بمتوسط حسابي مقداره (3.58) وانحراف معياري (0.75)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (يتقاضى المصرف عمولات أخرى غير الفائدة على التسهيل) بمتوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (0.84).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور تكاليف الإقراض والتي جاءت بدرجة عالية، إلى قيام المصارف بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض وذلك تنفيذاً لسياسة المصرف في منح القروض، بالإضافة إلى التركيز على نسب السيولة وتحديد سعر الفائدة والتي ترتبط في أحياناً كثيرة بالغاية من الحصول على التسهيل.

يفسر الباحث هذه النتيجة المتمثلة باهتمام المصارف التجارية بتحديد أسعار الفائدة على القروض وفقاً لمعطيات كثيرة من أهمها أوضاع السوق والهدف من القرض، إضافة إلى الضمانات التي يقدمها العميل كضمان للحصول على التسهيل وتواريخ الاستحقاق، حيث تقوم بعض السياسات البنكية على زيادة سعر الفائدة كلما كانت مدة تسديد التسهيل أطول، والجدير

بالذكر أن مصارف كثيرة تعمل بأسلوب الفائدة المتغيرة، والسبب هو أن طبيعة عمل المصرف تتمثل في أنه يدفع نسبة فائدة معينة للحصول على السيولة التي يقوم بإقراضها للمستهلك، فيكون من الضروري أن يكون هناك توازن بين السعر الذي يدفعه المصرف والسعر الذي يتحصل عليه المصرف من المقترض، وعليه إذا ارتفعت تكلفة توفير السيولة على المصرف، فلا بد أن ترتفع تكلفة التسهيلات على المستهلك، لذلك تُعطي المصارف سعر الفائدة أهمية كبيرة عند منح القروض.

السؤال الفرعي الرابع: ما واقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الضمانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
28	يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان	3.13	0.62	%78.25	عالية
27	يعطي المصرف للكفلاء أهمية كضمان عند منح القروض.	3.05	0.53	%76.25	عالية
23	يعتمد المصرف على نوعية وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان.	3.00	0.72	%75	عالية
24	يعتمد المصرف على تقييم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قرار منح الائتمان.	2.78	0.64	%69.5	عالية
29	يهتم المصرف بسمعة العميل كضمان لمنح الائتمان.	2.60	0.72	%65	عالية
25	تعتبر القدرة الايرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في تحديد قيمة الائتمان الممنوح.	2.47	0.70	%61.75	متوسطة

26	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب.	2.33	0.77	%58.25	متوسطة
	الدرجة الكلية	**2.77**	**0.61**	**%69.25**	**عالية**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، مرتبة تنازلياً حسب درجات المتوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.77) والانحراف المعياري (0.61)، بوزن نسبي (69.25%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات الضمانات عالية.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان) بمتوسط حسابي مقداره (3.13) وانحراف معياري (0.62)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب) بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (0.77).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور الضمانات والتي جاءت بدرجة عالية إلى حرص المصارف على استيفاء كافة الضمانات اللازمة لمنح التسهيلات قبل اتخاذ قرار منح العميل التسهيلات المطلوبة.

يرى الباحث أن الضمانات وسيلة للحصول على تسهيلات من المصرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق المصرف إلى الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم، وقد لجأت المصارف إلى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة منها قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن التعامل، مما يضطر المصرف إلى طلب هذه الضمانات، بالإضافة إلى كبر حجم العمليات الائتمانية، كما يعتبر الخطر عنصراً ملازماً للقرض، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية، أو

استبعاد إمكانية حدوثه ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده. ولذلك يجب على المصرف أن يتعامل مع هذا الواقع بشكل حذر، وأن يقرأ المستقبل قراءة جيدة من أجل الحفاظ على أموال المصرف يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات أو الأشخاص عند تقديم طلب التسهيل، لذلك جاءت إجابات المبحوثين عينة الدراسة بدرجة عالية، وهذا ما عبرت عنه هذه النتيجة.

السؤال الفرعي الخامس: ما واقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الإجراءات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
30	يهتم المصرف بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.	3.25	0.63	%81.25	عالية جداً
31	لدى المصرف إجراءات واضحة لإدارة التسهيلات المتعثرة.	3.20	0.53	%80	عالية
34	يقوم البنك بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح الائتمان.	3.14	0.70	%78.5	عالية
32	يُخبر المصرف العميل عن المدة المطلوبة منه لتجهيز ما يلزم للحصول على الائتمان.	3.03	0.74	%75.75	عالية
37	يتخذ المصرف إجراء معين بحق موظفي التسهيلات عند قيامهم بمخالة قوانين وتعليمات المصرف.	2.90	0.80	%72.5	عالية
35	يقوم المصرف بمراجعة دورية لحركة حساب العميل لديه.	2.78	0.72	%69.5	عالية
36	يسمح المصرف للعميل باستعمال أموال التسهيلات قبل استكمال إجراءات منح الائتمان .	2.57	0.67	%64.25	عالية
33	توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان.	2.44	0.72	%61	متوسطة
	الدرجة الكلية	**2.92**	**0.55**	**%73**	**عالية**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة تنازلياً حسب درجات المتوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.92) والانحراف المعياري (0.55)، بوزن نسبي (73%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات الإجراءات عالية.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (يهتم المصرف بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة) بمتوسط حسابي مقداره (3.25) وانحراف معياري (0.63)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان) بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (0.72).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور الإجراءات والتي جاءت بدرجة عالية إلى اتباع المصارف إجراءات واضحة ومحددة لمنح التسهيلات الائتمانية.

يرى الباحث أن المصارف تقوم بالعديد من الإجراءات لمنح التسهيلات الائتمانية بدأً من تقديم طلب التسهيل وانتهاءً بالموافقة على منح التسهيل، لذلك تحرص المصارف على معرفة الغاية من التسهيل كما تحرص على الحصول على كافة الضمانات والقيام بكافة الإجراءات التي يحددها نظام المصرف وسلطة النقد، وذلك لتجنب الوقوع في مشاكل تعثر التسهيلات لذلك جاءت إجابات العاملين والموظفين في المصارف بدرجة عالية، وذلك يأتي في اطار التزامهم بقوانين المصرف الذي يعملون فيه والتزامهم بالتعليمات والشروط التي يضعها المصرف لتقديم التسهيلات الائتمانية.

السؤال الرئيس الثاني: ما أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي؟

للإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لأثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي

الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لأثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
38	تسهم التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية.	3.55	0.87	%88.75	عالية جداً
41	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير المشروعات الاقتصادية القائمة وإقامة مشاريع جديدة.	3.49	0.92	%87.25	عالية جداً
42	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.	3.46	0.85	%86.5	عالية جداً
40	تسهم التسهيلات الائتمانية في توفير السيولة وحشد المدخرات للمشاريع.	3.42	0.79	%85.5	عالية جداً
39	تسهم التسهيلات الائتمانية بتشجيع الشباب في إقامة مشروعات صغيرة خاصة بهم.	3.31	0.86	%82.75	عالية جداً
48	تسهم التسهيلات الائتمانية في تخفيف اعتماد السوق الفلسطيني على السلع الإسرائيلية.	3.22	0.73	%80.5	عالية
43	تعتمد الكثير من المشروعات الاقتصادية على تمويل المصارف في نشاطها.	3.15	0.91	%78.75	عالية
44	تعتبر التسهيلات الائتمانية ضرورية لتطوير القطاع الخاص الفلسطيني	3.04	0.84	%76	عالية
47	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة الطلب على التمويل لغرض الاستثمار	2.91	0.79	%72.75	عالية
49	تساهم التسهيلات الائتمانية في زيادة مشتريات الأفراد والمؤسسات من السلع والخدمات.	2.80	0.74	%70	عالية
46	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة حجم الصادرات للخارج.	2.74	0.82	%67.75	عالية
45	تسهم التسهيلات الائتمانية في انتقال العديد من المشروعات والشركات من الحجم الصغير إلى المتوسط.	2.52	0.86	%63	عالية
	الدرجة الكلية	**3.14**	**0.84**	**%78.5**	**عالية**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي، مرتبة تنازلياً حسب درجات

المتوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.14) والانحراف المعياري (0.84)، بوزن نسبي (78.5%) مما يدل على أن درجة اتجاهات المبحوثين بشكلٍ عام نحو فقرات أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي عالية.

ورتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاءت اعلى هذه الفقرات: الفقرة (تسهم التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية) بمتوسط حسابي مقداره (3.55) وانحراف معياري (0.87)، في حين كانت ادنى الفقرات: الفقرة (تسهم التسهيلات الائتمانية في انتقال العديد من المشروعات والشركات من الحجم الصغير إلى المتوسط) بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (0.86).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات الآتية: توضح إجابات المبحوثين عينة الدراسة على محور أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي والتي جاءت بدرجة عالية إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية تسهم في تحفيز الاستثمار وتطوير المشروعات الاقتصادية وتوفير السيولة اللازمة لهذه المشروعات.

تعبر هذه النتيجة عن قناعة راسخة لدى العاملين في المصارف التجارية في محافظتي الخليل وبيت لحم نحو دور التسهيلات الائتمانية في تنمية وتحفيز الاستثمار، حيث أكد العاملين في المصارف على أن التسهيلات الائتمانية تسهم في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية وتسهم في حشد وتوفير السيولة والمدخرات لهذه المشاريع، كما تسهم في تطوير المشاريع القائمة والتوجه نحو إقامة مشروعات جديدة، لذلك تقاربت وجهات نظرهم وجاءت بدرجة عالية.

وهذه النتيجة تنسجم وتتفق تماماً مع ما عبر عنه أصحاب المشاريع الاقتصادية الذين أكدوا على أن التسهيلات الائتمانية لها دور كبير في دعم وتطوير وتحفيز الاستثمار المحلي في محافظتي الخليل وبيت لحم، لما تقدمه من تسهيلات نقدية وعينية وخدمات تساهم بشكل مباشر في ضمان ربحية واستمرارية المشاريع وتطورها.

جدول رقم (7.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي تبعاً لمحاور الدراسة مرتبة حسب الأهمية.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية	3.25	0.50	%81.25	عالية جداً
تكاليف الإقراض	3.24	0.51	%81	عالية
أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية على تحفيز الاستثمار المحلي	3.14	0.84	%78.5	عالية
الوضع الائتماني للمقترض	3.03	0.52	%75.75	عالية
الإجراءات	2.92	0.55	%73	عالية
الضمانات	2.77	0.61	%69.25	عالية
الدرجة الكلية للدراسة	3.05	0.57	%76.25	عالية

يوضح الجدول أعلاه أن واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي كان بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأعلى محور وهو السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية (3.25) وبلغ الوزن النسبي له (81.25%)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لأدنى محور وهو الضمانات (2.77) وبوزن نسبي (69.25%)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحاور الدراسة (3.05) وبوزن نسبي (76.25%).

4-2 نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة حسب محاور الدراسة

لاختبار درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي، تم استخرجت الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي حسب محاور الدراسة، كما هو موضح في الجداول التالية.

جدول رقم (8.4) نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار السياسيات العامة للتسهيلات الائتمانية.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
Q1	3.54	%88.5	0.56	55.2	0.000
Q2	3.49	%87.25	0.50	65.7	0.000
Q3	3.32	%83	0.52	49.4	0.000
Q4	3.05	%76.25	0.66	50.4	0.000
Q5	2.72	%68	0.87	47.7	0.000
Q6	3.62	%90.5	0.62	38.9	0.000
Q7	2.87	%71.75	0.78	52.1	0.000
Q8	3.40	%85	0.61	51.2	0.000
Q 9	3.18	%79.5	0.57	46.5	0.000
الدرجة الكلية لمحور السياسيات العامة للتسهيلات الائتمانية	**3.25**	**%81.25**	**0.50**	**50.7**	**0.000**

من خلال الجدول (8.4) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور السياسيات العامة للتسهيلات الائتمانية لها تأثير على تحفيز الاستثمار المحلي وبدرجات متفاوتة حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الدرجة الكلية عالية جداً، ويعزى لذلك إلى حرص المصارف التجارية على تطبيق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يخص التسهيلات الائتمانية بكل دقة، بالإضافة إلى الالتزام بالأهداف العامة للمصرف وسياسته في مجال منح التسهيلات الائتمانية.

جدول رقم (9.4) نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الوضع الائتماني للمقترض.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
Q10	3.20	%80	0.64	50.6	0.000
Q11	3.27	%81.75	0.57	52.6	0.000
Q12	2.78	%69.5	0.67	55.0	0.000

0.000	49.8	0.55	%82.5	3.30	Q13
0.000	50.2	0.66	%78	3.12	Q14
0.000	54.4	0.60	%62.75	2.51	Q15
0.000	**52.1**	**0.52**	**%75.75**	**3.03**	**الدرجة الكلية للوضع الائتماني للمقترض**

من خلال الجدول (9.4) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور الوضع الائتماني للمقترض لها تأثير على تحفيز الاستثمار المحلي وبدرجات متفاوتة حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الدرجة الكلية عالية ويعزى لذلك إلى حرص المصارف التجارية على الاعتماد على نتائج التحليل المالي للعميل كمعيار لمنح الائتمان، بالإضافة إلى اهتمام المصارف بسمعة العميل وكفاية راس ماله ومدى قدرته على السداد، وهذه عوامل تعتمد عليها المصارف في قرار منح الائتمان.

جدول رقم (10.4) نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار تكاليف الإقراض.

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	رقم الفقرة
0.000	44.5	0.75	%89.5	3.58	Q16
0.000	48.5	0.84	%69.75	2.79	Q17
0.000	52.0	0.66	%84.5	3.38	Q18
0.000	54.1	0.81	%86.75	3.47	Q19
0.000	52.4	0.70	%75.25	3.01	Q20
0.000	52.3	0.82	%79	3.16	Q21
0.000	51.5	0.78	%82.25	3.29	Q22
0.000	**50.7**	**0.51**	**%81**	**3.24**	**الدرجة الكلية لتكاليف الإقراض**

من خلال الجدول (10.4) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور تكاليف الإقراض لها تأثير على تحفيز الاستثمار المحلي وبدرجات متفاوتة حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الدرجة الكلية عالية ويعزى لذلك إلى الاهتمام الكبير لدى المصارف التجارية بالتركيز على سعر الفائدة عند منح الائتمان، والاهتمام بالعمولات الأخرى التي يتم إضافتها على العميل عند منحه الائتمان

ويرجع ذلك إلى حرص الموظفين العاملين في مجال منح التسهيلات على الالتزام بقوانين المصرف وتطبيق التعليمات المحددة مسبقاً عند منح التسهيلات الائتمانية.

جدول رقم (11.4) نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الضمانات.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
Q23	3.00	%75	0.72	49.3	0.000
Q24	2.78	%69.5	0.64	64.5	0.000
Q25	2.47	%61.75	0.70	56.4	0.000
Q26	2.33	%58.25	0.77	56.7	0.000
Q27	3.05	%76.25	0.53	65.4	0.000
Q28	3.13	%78.25	0.62	69.6	0.000
Q29	2.60	%65	0.72	59.8	0.000
الدرجة الكلية لمعيار الضمانات	**2.77**	**%69.25**	**0.61**	**60.2**	**0.000**

من خلال الجدول (11.4) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور الضمانات لها تأثير على تحفيز الاستثمار المحلي وبدرجات متفاوتة حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الدرجة الكلية عالية، ويعزى لذلك إلى حرص المصارف التجارية في الحصول على كافة الضمانات القانونية، بما في ذلك الكفلاء ونوعية وقيمة الضمانات المقدمة عند منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة.

جدول رقم (12.4) نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الإجراءات.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
Q30	3.25	%81.25	0.63	60.4	0.000
Q31	3.20	%80	0.53	70.6	0.000
Q32	3.03	%75.75	0.74	63.6	0.000
Q33	2.44	%61	0.72	58.3	0.000
Q34	3.14	%78.5	0.70	62.9	0.000

0.000	50.6	0.72	%69.5	2.78	Q35
0.000	35.8	0.67	%64.25	2.57	Q36
0.000	56.4	0.80	%72.5	2.90	Q37
0.000	**57.3**	**0.55**	**%73**	**2.92**	**الدرجة الكلية لمعيار الإجراءات**

من خلال الجدول (12.4) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات كانت أقل من (0.05) مما يدل على أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور الإجراءات لها تأثير على تحفيز الاستثمار المحلي وبدرجات متفاوتة حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الدرجة الكلية عالية، ويعزى لذلك إلى الإجراءات الواضحة والمحددة مسبقاً من قبل إدارة المصرف لمنح التسهيلات الائتمانية، بدءاً من تقديم طلب الحصول على التسهيلات وانتهاءً بالموافقة على منح التسهيلات للعملاء، وما يرافق ذلك من إجراءات وذلك تجنباً للوقوع في مشاكل تعثر التسهيلات، والتزاماً من المصارف والعاملين فيها بالقوانين والأنظمة في مجال منح التسهيلات الائتمانية.

4-3 اختبار العلاقة الارتباطية بين واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي.

لاختبار العلاقة الارتباطية بين واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي تم استخراج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وذلك كما هو موضح في جدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لواقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي.

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
واقع التسهيلات الائتمانية * تحفيز الاستثمار المحلي	0.894**	0.000

يوضح الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي هو (0.894) وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.000)، وهذا

يعني أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية لها تأثيراً إيجابياً في تحفيز الاستثمار المحلي، وأنه كلما زاد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية كلما زاد الاستثمار المحلي والعكس صحيح. ويعزز هذه النتيجة ما أشار إليه العاملين في المصارف التجارية ورجال الأعمال، حيث أكدوا على أن التسهيلات الائتمانية أسهمت في تطوير المشروعات الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها من السلع والخدمات الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على تحفيز الاستثمار المحلي وتطويره.

4-4 تحليل النتائج المتعلقة بمقابلة الدراسة

السؤال الأول: هل ترى أن التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من المصرف أسهمت في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية؟

لقد أجمع كل أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم على أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها قد أسهمت في جذب الاستثمار للمشاريع الصغيرة، حيث اكدوا جميعاً أن السبب يعزى إلى توفير السيولة النقدية، وهذا يؤكد إلى أن التسهيلات المصرفية لها دور كبير في جذب الاستثمار.

السؤال الثاني: هل أسهمت التسهيلات في تطوير المشاريع الاقتصادية القائمة مثل انتقالها من المشاريع والشركات الصغيرة إلى المتوسطة أو كبيرة؟

لقد اكد (40%) من أصحاب المشاريع أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل مباشر إلى تحول شركاتهم من الشركات الصغرى إلى الشركات المتوسطة، بينما أشار (60%) منهم إلى أن التسهيلات الائتمانية لم تكن العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الانتقال إلى شركات متوسطة. وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية ليست العامل الوحيد الذي يسهم في انتقال الشركات الصغيرة إلى شركات متوسطة وإنما هناك عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي العام و الاحتلال الإسرائيلي.

السؤال الثالث: هل تعتقد أن التسهيلات أسهمت أو عملت على زيادة أعداد المشاريع بما ينعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل جديدة وتخفيف نسبة البطالة؟

لقد أشار (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت في زيادة أعدد المشاريع والذي بدوره ساهم في خلق فرص عمل جديدة وهذا يؤكد

الدور الكبير الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في دعم الاستثمار وزيادة أعداد المشاريع وتخفيف نسبة البطالة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تشجيع الاستثمار المحلي جاء بنسبة (77%)، وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور بدرجة عالية على تشجيع الاستثمار المحلي.

السؤال الرابع: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق الفلسطيني؟

لقد انقسم أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم بين مؤيد ومعارض، حيث اكد (50%) منهم إلى أن التسهيلات الائتمانية أدت إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق الفلسطيني مثل البلاط والأعلاف والمواد الغذائية، بينما أشار النصف الآخر منهم إلى أن التسهيلات ليس لها دور في إنتاج السلع والخدمات ويعزى ذلك إلى كون السلع والخدمات التي يقدمونها لا يمكن تصنيعها في فلسطين مثل الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو أن يكون استيراد هذه السلع والخدمات يعطي هامش ربح اكبر.

السؤال الخامس: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات المختلفة (الصناعية، التجارية، الزراعية، الخدمات)؟

اكد (80%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل كبير في تطوير القطاعات المختلفة المرتبطة بشكل مباشر في القطاع الذي يعملون فيه، وهذا يؤكد على الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في انعاش الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن ازدهار احد القطاعات يؤدي إلى ازدهار القطاعات الأخرى.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تطوير الصناعات المحلية جاء بنسبة (65%)، وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور بدرجة متوسطة على تطوير الصناعات المحلية.

السؤال السادس: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي منحت لك من قبل المصـــرف فـــي تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات في فلسطين؟

اكد (80%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل كبير في تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات الفلسطينية، حيث اكد معظم الصحاب المشاريع إلى أن التسهيلات الائتمانية ساعدت في الحصول إلى التكنولوجيا اللازمة من اجل تحسين الجودة والنوعية للسلع والخدمات مثل الماكنات الحديثة والمواد ذات الجودة العالية والقدرة على التواصل مع الدول التي تمتلك هذه الماكنات الحديثة والمواد الخام ذات الجودة العالية من خلال الضمانات البنكية والثقة التي قدمتها المصارف لأصحاب المشاريع.

السؤال السابع: هل لوحظ أن هناك إقبال أكثر على السع والخدمات بعـــد حصـــولك علـــى التسهيلات الائتمانية؟

أشار (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية ساهمت بشكل كبير في زيادة الإقبال على السلع والخدمات لما لها من دور في زيادة جودة ونوعية والسلع والخدمات المقدمة ولما لها من دور في إنتاج سلع وخدمات جديدة.

السؤال الثامن: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من البنك في زيادة إحلال المنتج الفلسطيني بدلاً من المنتج الإسرائيلي؟

اكد (70%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية ساهمت في إحلال منتجات وسلع جديدة بديلة للمنتجات الإسرائيلية، مثل البلاط والإسمنت والملابس والمواد الغذائية المصنعة محلياً، إلا أن هناك (30%) من أصحاب المشاريع اكدوا أن نوع القطاع الذي يعملون به ليس له دور في ذلك مثل قطاع الأجهزة الكهربائية والسيارات حيث أن مثل هذه السلع لا تصنع محلياً وإنما يتم استيرادها من دول أخرى.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم جاء بنسبة (80%) في تحسين جودة المنتج الفلسطيني وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور بدرجة عالية في تحسين جودة المنتج الفلسطيني.

السؤال التاسع: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في توفير السيولة النقدية والتي يمكن أن تتحول إلى مدخرات لمشاريع اقتصادية أخرى؟

اجمع كل أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها من المصارف ساهمت بشكل كبير في توفير السيولة النقدية التي يتم استثمارها أما في نفس المشاريع أو يتم استثمارها في مشاريع أخرى، وهذا يؤكد أن التسهيلات الائتمانية تساهم في انعاش القطاعات الأخرى من خلال الاستثمار في المشاريع الأخرى كحقيبة استثمارية لأصحاب المشاريع تضمن لهم تشغيل هذه السيولة النقدية.

السؤال العاشر: هل حققت أرباح أكثر بعد حصولك على التسهيلات الائتمانية؟

اكد (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم إلى أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها من المصارف ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأرباح. وهذا يدل على الدور المهم الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في ضمان استمرارية العمل وتحقيق الأرباح. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي العام لا زال يشكل تهديد مستمر على ربحية واستمرارية المشاريع، حيث أن هناك عوامل أخرى لا بد من توفرها لاستمرارية بعض أنواع المشاريع مثل تشجيع المنتج الوطني والممارسات الاحتلالية وحرية التنقل والوضع الاقتصادي المتردي لفئة من الشعب الفلسطيني.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم جاء بنسبة (95%) على زيادة الأرباح في المشاريع الفلسطينية، وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور بدرجة عالية جداً على زيادة الأرباح.

السؤال الحادي عشر: ما هي اقتراحاتك لتحسين وتعزيز دور التسهيلات الائتمانية لتطوير المنتجات وتشجيع الاستثمار؟

قدم أصحاب المشاريع بعض الاقتراحات التي تحسن وتعزز دور التسهيلات الائتمانية في تطوير المنتجات والخدمات وتشجيع الاستثمار ومنها:

- خفض سعر الفائدة للتسهيلات التجارية.

- زيادة رقابة سلطة النقد على المصارف من حيث أسعار الفائدة المتفاوتة بين المصارف المختلفة.
- تقديم التسهيلات من قبل الحكومة التي تضمن تشجيع الاستثمار في فلسطين وذلك من خلال تخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية.
- زيادة الضرائب على السلع المستوردة من الخارج من أجل دعم المنتج الفلسطيني.

والجدول رقم (14.4) إجابات أصحاب المشاريع الاقتصادية حول دور التسهيلات الائتمانية في تشجيع الاستثمار.

السؤال	موافق	معارض	النسبة المئوية
السؤال الأول	10	0	%100
السؤال الثاني	4	6	%40
السؤال الثالث	9	1	%90
السؤال الرابع	5	5	%50
السؤال الخامس	8	2	%80
السؤال السادس	8	2	%80
السؤال السابع	9	1	%90
السؤال الثامن	7	3	%70
السؤال الرابع	10	1	%100
السؤال الخامس	9	1	%90
النسبة الكلية			**%79**

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم لها أثر بنسبة (79%) في دعم وتطوير وتحفيز الاستثمار المحلي في محافظتي الخليل وبيت لحم، لما تقدمه من تسهيلات نقدية وعينية وخدمات وضمانات لأصحاب المشاريع تساهم بشكل مباشر في ضمان ربحية واستمرارية المشاريع. وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم لها أثر بدرجة عالية على الاستثمار المحلي.

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول: ما واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي؟

توصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي كان بدرجة عالية.

يفسر الباحث هذه النتيجة بأن للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم لها أثر كبير في تحفيز الاستثمار، وهذا الأثر جاء بدرجة عالية كما عبر عن ذلك الموظفين والعاملين في المصارف التجارية، وهذا يدلل على المساهمة الفاعلة والإيجابية للمصارف التجارية في تمويل المشاريع وتقديم التسهيلات لها وهذه المساهمة انعكست إيجابياً على تحفيز الاستثمار وتطويره. وهذه النتيجة تنسجم مع آراء أصحاب المشاريع الذين أجابوا على مقابلة الدراسة، حيث أكدوا بأن التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف أسهمت في تحفيز الاستثمار وزيادة عدد المشاريع، وأدت إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة، كما ساهمت في تطوير القطاعات المختلفة.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شهاب الدين (2016) التي أظهرت أن للتسهيلات الائتمانية دوراً في زيادة الحصة السوقية وزيادة ربحية المصارف التجارية الأردنية كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والنمو

الاقتصادي في فلسطين، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أظهرت وجود علاقة إيجابية للتمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن للبنوك التجارية دور في تمويل التنمية الاقتصادية من حيث توفير المصارف قروض استثمارية وأنواع أخرى من القروض، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي مساهمة في تطوير وتدعيم الاستثمار.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما واقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم كانت بدرجة عالية جداً، وأن أهم السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم هي: يحرص المصرف على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات، كما يوجد لدى المصرف سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة، ويوجد لدى البنك دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.

تشير هذه النتيجة إلى وجود سياسات عامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين، كما يتوفر لديها سياسة ائتمانية مكتوبة بالإضافة إلى توفر دوائر متخصصة لإدارة التسهيلات الائتمانية، وان هذه السياسات متوفرة بدرجة عالية جداً، وهذا نابعٌ من حرص المصارف التجارية على ودائع العملاء والحرص على إدارة أموال المصرف بطريقة سليمة وبعيدة عن المخاطر، وهذ يندرج ضمن سياسة التزام المصارف التجارية بأنظمة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج وجوهر ما جاءت به الدراسة السابقة كدراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أظهرت اهتمام السياسة النقدية الفلسطينية وسلطة النقد بتوجيه الائتمان

للقطاعات الإنتاجية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات كلٍ من عودة (2011) ودراسة البحيصي (2011)، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيخلي (2012) التي أظهرت أن المصارف التجارية الأردنية لديها اهتمام كبير بالسياسات المالية والائتمانية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Maitah, et.al (2012) التي أظهرت ضعفاً في الالتزام بالسياسات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما واقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم كان بدرجة عالية، وأن أهم ثلاثة فقرات لواقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم: تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان، ويستخدم المصرف الأساليب الحديثة في تحليل الجدارة الائتمانية للعميل، يعتمد المصرف على نتائج التحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

تعبر هذه النتيجة عن مدى اهتمام المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وحرصها على إدارة الأموال بكل كفاءة وفاعلية، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بفحص قدرة العميل طالب التمويل على السداد، ويأتي ذلك من خلال استخدام الأساليب الحديثة في مجال التحليل المالي للعميل وتحليل الجدارة الائتمانية للعميل، مما يوفر للمصرف معلومات عن الوضع المالي للعميل قبل منحه الائتمان، وهذا يضمن للمصرف عدم الوقوع في المخاطر وتعثر التسديد مستقبلاً.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة البحيصي (2011) التي أظهرت أن للمعلومات المحاسبية دوراً في ترشيد السياسات الائتمانية، وأن المصارف تعتمد على تحليل قدرة العميل على السداد كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيخلي (2012) التي أظهرت أن للتحليل

المالي للعميل دوراً هاماً في قرار منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة جبرة (2011) التي أظهرت أن للتحليل المالي أثراً في قرار منح الائتمان وهذا التحليل ساهم في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الزرقان (2010) التي أظهرت اهتمام المصارف التجارية الأردنية بنتائج التحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Sim, et.al (2011) التي أظهرت اهتمام وادراك مديري التحليل المالي والائتمان في المصارف التجارية الأردنية بالتحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Maitah, et,al (2012) التي أظهرت ضعفاً في الاهتمام بالتحليل المالي من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما واقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

توصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم كان بدرجة عالية، وأن أهم ثلاثة فقرات لواقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم هي: يقوم البنك بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على القرض، وتعتبر نسبة السيولة أكثر النسب المالية تأثيراً على قرار منح الائتمان، ويعمل المصرف على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعطيات السوق وأوضاع المصرف.

تشير هذه النتيجة إلى مدى حرص المصارف التجارية بحساب تكاليف التسهيلات كالعمولات والفائدة والنفقات والمصاريف الإدارية، كما يرتبط سعر الفائدة على التسهيلات بطبيعة الضمانات المقدمة من قبل المُقترض وتواريخ الاستحقاق والغاية من الحصول التسهيل أو الائتمان، كما تلعب معطيات السوق وأوضاع سعر الصرف دوراً مهماً في قرار منح الائتمان، وهذا نابعٌ من سياسة المصارف في الحفاظ على أمواله ومدخرات المودعين، وبما يكفل استرداد أموال القروض بدون تعثر أو فقدان لهذه الأموال.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Siam, et.al (2011) التي أظهرت زيادة اعتماد المصارف التجارية الأردنية على الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات المالية للعميل قبل منحه الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Lakshmi & Murugan (2009) التي أكدت على أن العاملين في المصارف لديهم اهتمام وادراك بحساب تكاليف الإقراض والمعرفة باليات منح الائتمان من حيث الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما واقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم كان بدرجة عالية، وأن أهم الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم هي: يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، ويعطي المصرف للكفلاء أهمية كضمان عند منح القروض، ويعتمد المصرف على نوعية وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان.

تعبر هذه النتيجة عن سياسة واضحة لدى المصارف في مجال الضمانات، حيث تعتمد معظم المصارف على الضمانات المقدمة من قبل العميل وتقوم بدراستها والتأكد من صحتها قبل منح الائتمان للعميل، حيث يعتمد المصرف على نوعية هذه الضمانات وكفايتها، كما يتحقق المصرف من قدرة العميل على الالتزام والتسديد بالإضافة إلى اعتماد المصرف على سمعة العميل المالية وهذه أمور كلها تضمن للمصرف الحفاظ على أمواله وضمان تحصيل القروض بدون تعثر، بالإضافة إلى ذلك كله تعطي المصارف أهمية كبيرة للكفلاء كضمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان بالإضافة إلى تحليل القدرة الايرادية للعميل طالب الائتمان، هذا ينسجم مع السياسات العامة للمصارف والشروط الموضوعة مسبقاً للحصول على التسهيلات الائتمانية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة البحيصي (2011) التي أشارت إلى أن معظم المصارف العاملة في فلسطين تطلب ضمانات ومعلومات مالية كالقوائم المالية والميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى تحليل القدرة الايرادية للعميل وذلك كضمان للمصرف

قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيخلي (2012) التي أظهرت اهتمام المصارف التجارية الأردنية بالضمانات المقدمة من قبل العميل للحصول على التسهيلات ومن هذه الضمانات سمعة العميل والمؤشرات المالية للعميل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما واقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم كان بدرجة عالية، وأن أهم الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم هي: يهتم المصرف بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة، لدى المصرف إجراءات واضحة لإدارة القروض المتعثرة، ويقوم المصرف بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح القرض للعميل.

توضح هذه النتيجة اهتمام كبير وبدرجة عالية بالإجراءات لدى المصارف التجارية في محافظتي الخليل وبيت لحم، ويأتي ذلك في سياق الحفاظ على أموال المصارف والالتزام بتعليمات وقانون سلطة النقد في مجال منح التسهيلات الائتمانية، وفي مجال العمل المصرفي بشكلٍ عام، لذلك تعتمد المصارف على إجراءات واضحة ومحددة لإدارة التسهيلات وتهتم بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية، كما يقوم المصرف بعمل زيارات ميدانية للمشروع الممول من قبل المصرف، كما يقوم المصرف بعمل مراجعة دولية لحركة حساب العميل وذلك للتأكد من سلامة وضعه المالي والتحقق من مدى قدرته على الالتزام بتسديد الأقساط المترتبة عليه، لذلك جاء اهتمام المصارف بالإجراءات بدرجة عالية، وهذا ما عبرت عنه هذه النتيجة.

اتفقت عودة (2011) التي أظهرت أن لدى المصارف الفلسطينية اتجاهات إيجابية نحو زيادة منح الائتمان، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بمنح الائتمان واستقطاب الودائع وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة شاهين (2010) التي أشارت إلى أن توفر مقياس عملي لإدارة الائتمان من إجراءات واضحة يحد من مشاكل التعثر في منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيخلي (2012) التي

أشارت إلى أن هناك دوراً هاماً للوضع المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة جبرة (2011) التي أشارت إلى أن التحليل المالي للقوائم المالية للعميل ساهمت في الحد من مخاطر منح الائتمان، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Rasedie & Srinivasan (2014) التي أظهرت أن بسيط الإجراءات وخاصة في مجال خفض سعر الفائدة اسهم في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني: ما أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي؟

توصلت نتائج الدراسة إلى أن أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي كان بدرجة عالية، وأن أهم فقرات أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي مرتبة حسب الأهمية هي: تسهم التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية، وتسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير المشروعات الاقتصادية القائمة وإقامة مشاريع جديدة، وتسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.

تعبر هذه النتيجة عن دور مهم وإيجابي للتسهيلات الائتمانية في تحفيز الاستثمار، حيث أسهمت هذه التسهيلات في جذب الاستثمار للمشاريع الاقتصادية، كما أسهمت في إقامة مشاريع جديدة بالإضافة إلى مساهمتها الفاعلة في توفير السيولة وحشد المدخرات للمشاريع وبالتالي تطوير للمشاريع الاقتصادية القائمة وتوفير مناخ إيجابي لإقامة مشاريع جديدة، ويدعم هذه النتيجة آراء أصحاب المشاريع الاقتصادية الذين حصلوا على تسهيلات ائتمانية لمشروعاتهم، حيث أكد (60%) على أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل مباشر في تحول شركاتهم من الحجم الصغير إلى شركات متوسطة الحجم، كما اكد (80%) من أصحاب المشاريع أن التسهيلات الائتمانية ساهمت بشكل كبير في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما اكد أصحاب المشاريع الاقتصادية على أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها ساهمت في توفير السيولة المطلوبة لمشاريعهم وأن هذه السيولة ساهمت في تحفيز استثماراتهم في نفس المشروع أو في مشاريع أخرى.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أشارت إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين التسهيلات الائتمانية وزيادة الناتج المحلي والذي بدورة يؤثر في الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي بين الائتمان المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت وجود دور فاعل للقطاع المصرفي بما يقدمه من تسهيلات ائتمانية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أظهرت أن هناك دور إيجابي للتسهيلات الائتمانية في تمويل المشاريع مما يؤدي إلى تطوير المشاريع، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن الائتمان المصرفي يعتبر عامل ضروري يساهم في تدعيم الاستثمار.

5-2 مناقشة النتائج المتعلقة بمقابلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: هل ترى أن التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من البنك أسهمت في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية؟

لقد أجمع كل أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم على أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها قد أسهمت في جذب الاستثمار للمشاريع الصغيرة، حيث اكدوا جميعاً أن السبب يعزى إلى توفير السيولة النقدية وتسهيلات الشيكات. وهذا يؤكد إلى أن التسهيلات البنكية لها دور كبير في جذب الاستثمار.

توضح هذه النتيجة المساهمة الإيجابية والفاعلة للتسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمار للمشاريع الاقتصادية، وذلك بما توفره هذه التسهيلات من سيولة نقدية وشيكات، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الوضع المالي للمشروعات الاقتصادية، ويمكنها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وهذا يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكلٍ عام.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والنمو الاقتصادي في فلسطين. كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أظهرت وجود دور إيجابي للقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج

دراسة عودة (2011) التي أشارت إلى وجود دور للقطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما اتفقت مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أظهرت أن بنك الفلاحة والتنمية بولاية بسكرة الجزائرية يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية بما في ذلك القروض الاستثمارية وتمويل المشروعات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن الائتمان المصرفي يعتبر عامل ضروري يساهم في تطوير وتدعيم الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الموسوي (2010) التي أظهرت أن الائتمان المصرفي يؤثر في الأداء المالي للمصارف وبالتالي ينعكس تأثيره في الاستثمار المصرفي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل أسهمت التسهيلات في تطوير المشاريع الاقتصادية القائمة وانتقالها من المشاريع والشركات الصغيرة إلى المتوسطة أو كبيرة؟

لقد اكد (40%) من أصحاب المشاريع أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل مباشر إلى تحول شركاتهم من الشركات الصغرى إلى الشركات المتوسطة، بينما أشار (60%) منهم إلى أن التسهيلات الائتمانية لم تكن العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الانتقال إلى شركات متوسطة. وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية ليست العامل الوحيد الذي يسهم في انتقال الشركات الصغيرة إلى شركات متوسطة وإنما هناك عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي العام و الاحتلال الإسرائيلي.

توضح هذه النتيجة إقرار أصحاب المشاريع الاقتصادية بمساهمة للتسهيلات الائتمانية ودورها الإيجابي في تحول الشركات من الحجم الصغير إلى الحجم المتوسط، وهذا بدروه يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لهذه الشركات وزيادة حصتها السوقية وقدرتها على المنافسة في مجال عملها، وبالتالي فإن ذلك يؤدي في المحصلة النهائية إلى المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أشارت إلى أن المصارف عندما تتبع استراتيجية تسويقية وائتمانية مناسبة فإن ذلك يحفز القطاعات الاقتصادية على طلب التمويل وبالتالي تحفيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج

دراسة عودة (2011) التي أشارت إلى ارتباط الائتمان المصرفي بعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات كلٍ من حليمة (2016) ودراسة ربيحة (2014) التي أشارت إلى مساهمة التسهيلات الائتمانية في تطوير المشروعات الاقتصادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل تعتقد أن التسهيلات أسهمت أو عملت على زيادة إعداد المشاريع بما ينعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل جديدة وتخفيف نسبة البطالة؟

لقد أشار (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت في زيادة أعدد المشاريع والذي بدوره ساهم في خلق فرص عمل جديدة وهذا يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في دعم الاستثمار وزيادة أعداد المشاريع وتخفيف نسبة البطالة.

تعكس هذه النتيجة مدى المساهمة الفعالة والإيجابية للتسهيلات الائتمانية في زيادة أعداد المشاريع وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من نسبة البطالة في المجتمع، وهذه المساهمة لها انعكاس إيجابي على التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من البطالة، وهذا يدلل أيضاً على اعتماد الكثير من المشاريع على التسهيلات الائتمانية البنكية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أشارت إلى أن للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت وجود دور للقطاع المصرفي في تمويل تنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج وحليمة (2016) وربيحة (2014) وسالم (2013) التي أشارت جميعها إلى دور التسهيلات الائتمانية في تمويل المشاريع وتشجيع التنمية الاقتصادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق الفلسطيني؟

اكد (50%) من أصحاب المشاريع أن التسهيلات الائتمانية أدت إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق الفلسطيني مثل البلاط والإعلاف والمواد الغذائية، بينما أشار النصف الآخر منهم إلى أن التسهيلات ليس لها دور في إنتاج السلع والخدمات، ويعزى ذلك إلى كون السلع والخدمات التي يقدمونها لا يمكن تصنيعها في فلسطين مثل الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو أن يكون استيراد هذه السلع والخدمات يعطي هامش ربح اكبر.

توضح هذه النتيجة بأن للتسهيلات الائتمانية أثراً كبيراً وملموساً في المشاريع الاقتصادية في فلسطين، حيث أدت هذه التسهيلات إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق المحلي الفلسطيني مما يؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية في السوق الفلسطيني من خلال العرض والطلب على هذه المنتجات، وبالتالي تحفيز الاستثمار وتطويره، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني ككل.

كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن بنك الفلاحة له دور إيجابي في تمويل للمشروعات الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أشارت إلى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار وبالتالي تطوير المشروعات الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن التسهيلات الائتمانية تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية للمشروعات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربحية (2014) التي أشارت إلى أن الائتمان المصرفي يساهم في تطوير وتدعيم الاستثمار الخاص.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات المختلفة (الصناعية، التجارية، الزراعية، الخدمات)؟

اكد (80%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل كبير في تطوير القطاعات المختلفة المرتبطة بشكل مباشر في القطاع الذي

يعملون فيه، وهذا يؤكد على الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في انعاش الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن ازدهار احد القطاعات يؤدي إلى ازدهار القطاعات الأخرى.
يتضح من خلال هذه النتيجة مدى المساهمة الكبيرة للتسهيلات الائتمانية في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير وازدهار القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث توفر التسهيلات الائتمانية مصدر سيولة للمشروعات الاقتصادية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتطوير نشاطها وتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية وتعزيز موقعها التنافسي في السوق وبالتالي تعظيم أرباحها.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أظهرت أن للقطاع المصرفي الفلسطيني دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية زيادة الناتج المحلي، كما اتفقت مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت وجود دور إيجابي للقطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى دور المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال القروض الاستثمارية التي تقدمها للمشاريع المختلفة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي منحت لك من قبل البنك في تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات في فلسطين؟

اكد (80%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل كبير في تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات الفلسطينية، حيث اكد معظم الصحاب المشاريع إلى أن التسهيلات الائتمانية ساعدت في الحصول إلى التكنولوجيا اللازمة من اجل تحسين الجودة والنوعية للسلع والخدمات مثل الماكنات الحديثة والمواد ذات الجودة العالية والقدرة على التواصل مع الدول التي تمتلك هذه الماكنات الحديثة والمواد الخام ذات الجودة العالية من خلال الضمانات البنكية والثقة التي قدمتها المصارف لأصحاب المشاريع.
تعزز هذه النتيجة الدور المهم للتسهيلات الائتمانية في تحسين وتطوير السلع والخدمات في السوق الفلسطينية، حيث أسهمت هذه التسهيلات في تحسين النوعية والجودة لهذه السلع والخدمات من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب المشروعات والذين قاموا بدورهم

باستعمال هذه التسهيلات لتطوير جودة وتحسين منتجاتهم، وذلك بهدف رفد السوق الفلسطيني بالمنتجات ذات الجودة العالية، وهذا بدوره يسهم في زيادة استثماراتهم والتوسع في إنتاج سلع وخدمات جديدة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أظهرت أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين من خلال ما تقدمه من تسهيلات وقروض موجهة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت مساهمة القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال توجيه التسهيلات وتوظيفها محلياً ومنحها للمشاريع الاقتصادية بسعر فائدة مخفض، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى دور المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال المنتجات المالية المتنوعة التي تقدمها المصارف لهذه المشروعات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن للائتمان المصرف أثراً على الاستثمار الخاص في الجزائر حيث يعتبر الائتمان عاملاً ضرورياً يساهم في تطوير وتدعيم الاستثمار الخاص، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة سالم (2013) التي أظهرت أن للبنوك التجارية دور في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال القروض الاستثمارية التي تقدم للمشروعات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل لوحظ أن هناك إقبال أكثر على السع والخدمات بعد حصولك على التسهيلات الائتمانية؟

أشار (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت بشكل كبير في زيادة الإقبال على السلع والخدمات لما لها من دور في زيادة جودة ونوعية والسلع والخدمات المقدمة ولما لها من دور في إنتاج سلع وخدمات جديدة.

تشير هذه النتيجة إلى أقبال المستهلكين على السلع والخدمات، وذلك بسبب ثقتهم في جودة ونوعية السلع والخدمات المقدمة لهم، ويُرجع أصحاب المشاريع الاقتصادية هذه الزيادة وهذا الإقبال على السلع والخدمات إلى دور التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها من أجل تطوير مشروعاتهم، ومساهمة هذه التسهيلات بشكل كبير وإيجابي في تحسين وتطوير السلع

والخدمات وتطوير جودتها، وبالتي زيادة أرباح هذه المشروعات بسبب ارتفاع نسبة المبيعات، وهذا يؤدي في المحصلة النهائية إلى إحداث تنمية اقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أشارت إلى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت أن للقطاع المصرفي الفلسطيني دور في تنمية الاقتصاد من خلال ما يقدمه من تسهيلات ائتمانية للمشروعات الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات بقروض متنوعة، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي أثراً في دعم الاستثمار الخاص في الجزائر حيث يعتبر الائتمان المصرفي عاملاً ضرورياً في تطوير وتدعيم الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة سالم (2013) التي أشارت إلى أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل المشاريع الاستثمارية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الموسوي (2010) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي أثراً في تعزيز الاستثمار.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من المصرف في زيادة إحلال المنتج الفلسطيني بدلاً من المنتج الإسرائيلي؟

اكد (70%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية أسهمت في إحلال منتجات وسلع جديدة بديلة للمنتجات الإسرائيلية، مثل البلاط والإسمنت والملابس والمواد الغذائية المصنعة محلياً، إلا أن هناك (30%) من أصحاب المشاريع اكدوا أن نوع القطاع الذي يعملون به ليس له دور في ذلك مثل قطاع الأجهزة الكهربائية والسيارات حيث أن مثل هذه السلع لا تصنع محلياً وإنما يتم استيرادها من دول أخرى.

توضح هذه النتيجة أن (70%) من أصحاب المشاريع الاقتصادية أكدوا أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها لتطوير مشروعاتهم ومصانعهم أسهمت بشكل مباشر في تطوير منتجات وسلع جديدة وهذه السلع الجديدة أدت إلى توجه المستهلك الفلسطيني نحو هذه السلع وتراجع الطلب على المنتجات الإسرائيلية، وهذا التطور يعود إلى استثمار أموال التسهيلات

الائتمانية في تطوير منتجات وسلع تلبي احتياجات المستهلك في السوق الفلسطيني، وبالتالي زيادة أرباح هذه المشاريع والذين ينعكس بدوره على المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أشارت إلى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت أن للقطاع المصرفي الفلسطيني دوراً في تنمية الاستثمار من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات بقروض متنوعة، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي يعتبر عاملاً ضرورياً في تطوير وتدعيم الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة سالم (2013) التي أشارت إلى أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل المشاريع الاستثمارية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الموسوي (2010) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي دوراً في تعزيز الاستثمار.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع: هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في توفير السيولة النقدية والتي يمكن أن تتحول إلى مدخرات لمشاريع اقتصادية أخرى؟

اجمع كل أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها من المصارف أسهمت بشكل كبير في توفير السيولة النقدية التي يتم استثمارها أما في نفس المشاريع أو يتم استثمارها في مشاريع أخرى، وهذا يؤكد أن التسهيلات الائتمانية تساهم في انعاش القطاعات الأخرى من خلال الاستثمار في المشاريع الأخرى كحقيبة استثمارية لأصحاب المشاريع تضمن لهم تشغيل هذه السيولة النقدية.

تعزز هذه النتيجة الدور الفاعل والمهم للتسهيلات الائتمانية في تطوير المشاريع وتوفير السيولة النقدية اللازمة لهذه المشاريع من أجل الاستمرار في النشاط الاقتصادي، بل أن جزء من أموال التسهيلات يتم استخدامها في تطوير أكثر من مشروع في آنٍ واحد، وهذا بدوره يؤكد مدى فاعلية ومساهمة أموال التسهيلات الائتمانية في تنشيط الاستثمار.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أظهرت أن للقطاع المصرفي دوراً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال توفره التسهيلات الائتمانية من سيولة النقدية للمشاريع الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى دور المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال القروض الاستثمارية التي وفرت السيولة النقدية لهذه المشروعات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن الائتمان المصرفي يعتبر عاملاً أساسياً وضرورياً في تطوير وتدعيم الاستثمار، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة سالم (2013) التي أشارت إلى وجود دور للبنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال القروض الاستثمارية التي وفرت السيولة لتمويل نشاط هذه المشروعات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال العاشر: هل حققت أرباح أكثر بعد حصولك على التسهيلات الائتمانية؟

اكد (90%) من أصحاب المشاريع الذين تم عمل مقابلات معهم إلى أن التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها من المصارف أسهمت بشكل كبير في تحقيق الأرباح. وهذا يدل على الدور المهم الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في ضمان استمرارية العمل وتحقيق الأرباح. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي العام لا زال يشكل تهديد مستمر على ربحية واستمرارية المشاريع، حيث أن هناك عوامل أخرى لا بد من توفرها لاستمرارية بعض أنواع المشاريع مثل تشجيع المنتج الوطني والممارسات الاحتلالية وحرية التنقل والوضع الاقتصادي المتردي لفئة من الشعب الفلسطيني.

توضح هذه النتيجة أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية أسهمت في تحقيق الأرباح للمشروعات التي مُولت بواسطة هذه التسهيلات، وبالتالي أسهمت هذه التسهيلات في زيادة مساهمة هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، إلا أن الوضع الاقتصادي الفلسطيني والسياسي المتردي والذي تمثل في مضايقات الاحتلال وممارساته التعسفية ضد الاقتصاد الوطني الفلسطيني، قد تسهم في الحد من تطور واستمرارية هذه المشاريع وقد تؤثر في ربحية هذه المشاريع، وهذا ما عبر عنه رجال الأعمال أصحاب المشاريع الاقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أشارت إلى منح التسهيلات الائتمانية وخفض أسعار الفائدة وتوفير السيولة للمشاريع الاقتصادية أدى إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة ربحية المشروعات الاقتصادية التي استفادت من هذه التسهيلات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أشارت إلى أن توفر المنتجات المالية المتنوعة والقروض الاستثمارية وتوجيهها نحو المشروعات الاقتصادية أدى إلى تحقيق أرباح لهذه المشروعات، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Rasedie & Srinivasan (2014) التي أظهرت أن التسهيلات الائتمانية تسهم في زيادة أرباح المصارف الاستثمارية وأرباح المشاريع الاقتصادية على حدٍ سواء.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الحادي عشر: ما هي اقتراحاتك لتحسين وتعزيز دور التسهيلات الائتمانية لتطوير المنتجات وتشجيع الاستثمار؟

قدم أصحاب المشاريع بعض الاقتراحات التي تحسن وتعزز دور التسهيلات الائتمانية في تطوير المنتجات والخدمات وتشجيع الاستثمار ومنها:

- خفض سعر الفائدة للتسهيلات التجارية.
- زيادة رقابة سلطة النقد على المصارف من حيث أسعار الفائدة المتفاوتة بين المصارف المختلفة.
- تقديم التسهيلات من قبل الحكومة التي تضمن تشجيع الاستثمار في فلسطين وذلك من خلال تخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية.
- زيادة الضرائب على السلع المستوردة من الخارج من أجل دعم المنتج الفلسطيني.

يمكن القول أن التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم لها أثر بنسبة (79%) في دعم وتطوير وتحفيز الاستثمار المحلي في محافظتي الخليل وبيت لحم، لما تقدمه من تسهيلات نقدية وعينية وخدمات وضمانات لأصحاب المشاريع تساهم بشكل مباشر في ضمان ربحية واستمرارية المشاريع. وهذا يشير إلى أن التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم لها أثر بدرجة عالية على الاستثمار المحلي.

تشير هذه النتيجة إلى أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية قد عززت الاستثمار المحلي الفلسطيني وعملت على تطويره من خلال تطوير المشاريع الاقتصادية التي حصلت على هذه التسهيلات، والتي بدورها وظفت هذه التسهيلات في تحسين وتطوير السلع والخدمات التي تنتجها، كما تعبر هذه النتيجة عن اقتراحات إيجابية لأصحاب المشاريع من أجل خفض سعر الفائدة على القروض وتوحيد أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإقبال على طلب التسهيلات الائتمانية، كما أن تدخل الحكومة في مجال تعزيز وتطوير الاستثمار يسهم في جذب استثمارات كبرى وقد تكون داخلية أو خارجية، كما ينبغي تعزيز المنتج الفلسطيني وتسويقه بالطرق الصحيحة لزيادة الإقبال عليه، وإحلال المنتجات الوطنية بدلاً من المنتجات المستوردة والمنتجات الإسرائيلية، وهذا ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني ككل.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو عيدة وزيدة (2015) التي أشارت إلى أن التسهيلات الائتمانية لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، وأنها ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفرا (2012) التي أظهرت وجود دور للقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عودة (2011) التي أشارت إلى أن للقطاع المصرفي الفلسطيني دوراً في تنمية الاقتصاد، كما أظهرت ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي كما أظهرت نجاحاً كبيراً للائتمان المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حليمة (2016) التي أظهرت أن للبنوك التجارية دوراً في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال القروض الاستثمارية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ربيحة (2014) التي أظهرت أن للائتمان المصرفي أثراً في الاستثمار الخاص في الجزائر حيث يعتبر الائتمان المصرفي عاملاً ضرورياً في تطوير وتدعيم الاستثمار.

5-3 الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أدت إلى التوصل للاستنتاجات التالية:

1. يسهم القطاع المصرفي الفلسطيني في دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال ما يقدمه من تسهيلات ائتمانية مختلفة، إذ تعتمد الكثير من المشاريع الاقتصادية على تمويل المصارف لها في أنشطتها وأعمالها الجديدة او التطويرية.

2. تحرص المصارف التجارية على الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، حيث صدر قرار بقانون لسنة (2010) بشأن المصارف، وقانون تشجيع الاستثمار لسنة (1998).

3. تحرص المصارف على الالتزام بتعليمات الإدارة العليا للمصرف من حيث السياسات والإجراءات والضمانات وتكاليف الإقراض عند منح الائتمان، وذلك لتجنب الوقوع في مشاكل تعثر التسهيلات.

4. هناك علاقة إيجابية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية والاستثمار، حيث جاءت هذه العلاقة بدرجة عالية، وهذا يدل على أن الكثير من المشاريع تعتمد على التسهيلات الائتمانية في إدارة أنشطتها.

5. تسهم التسهيلات الائتمانية في المساعدة في تخفيف مشكلة البطالة من خلال تشغيل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة أعداد المشاريع وإنتاج سلع وخدمات جديدة، أو تطوير سلع وخدمات قائمة.

6. تساعد التسهيلات الائتمانية على تحسين جودة المنتج الفلسطيني أو الاستغناء عن سلع وخدمات مستوردة، الذي بدوره يؤدي إلى تخفيف التبعية الاقتصادية ويقلل من المستوردات.

5-4 التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- حث الحكومة على تشجيع الاستثمار في فلسطين وذلك من خلال تقديم مزايا للمستثمرين وتخفيض الضرائب على المشاريع الاستثمارية القائمة، وكذلك توفير مزايا استثمارية لجذب مستثمرين من الخارج.
- حث الحكومة وسلطة النقد على تشجيع القطاع المصرفي لإيجاد سياسات ائتمانية تسهم في إقامة مشاريع استثمارية من خلال التسهيلات الائتمانية للمساعدة في الحد من مشكلة البطالة.
- حث سلطة النقد الفلسطينية على الاستمرار في تطوير سياساتها وقوانينها المشجعة للاستثمار في فلسطين ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الرقابة والتوجيه والسياسات النقدية.
- حث سلطة النقد الفلسطينية على الرقابة وتوجيه أسعار الفائدة التي تتقاضها المصارف الفلسطينية على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.
- تشجيع المصارف التجارية على زيادة دعمها وتمويلها للمشاريع الاقتصادية والإنتاجية لما لذلك من أهمية كبيرة في مجال تحفيز الاستثمار وتوجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية، والتقليل من الائتمان الموجه نحو التسهيلات الاستهلاكية.
- تشجيع المصارف التجارية الفلسطينية على خفض سعر الفائدة، ومراعاة والشفافية والوضوح في طريقة احتسابها، الأمر الذي من شانه زيادة الإقبال على طلب التسهيلات الائتمانية من قبل الأفراد والمؤسسات.
- زيادة ثقافة المستثمرين ورجال الأعمال في مجال التسهيلات، وحثهم على تقديم ضمانات مستوفية لشروط المصارف حتى يتم قبولها، وتوجيه أموال التسهيلات إلى الوجهة الصحيحة التي تم الحصول على هذه الأموال من أجلها.
- توجيه المستثمرين ورجال الأعمال على استثمار أموال التسهيلات الائتمانية في مشاريع حقيقية مجدية اقتصادياً بما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تحفيز الاستثمار وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
- حث الجهات المعنية برجال الأعمال والمستثمرين كمنتديات رجال الأعمال على تقديم النصح والإرشاد في مجال الاستثمار والتسهيلات وذلك من خلال تجاربهم وخبراتهم العملية ممارستهم في إدارة المشاريع الاقتصادية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. أبو جامع، نسيم. (2015). الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد (24)، العدد (3).
2. أبو عيدة، عمر، وزيدة، خالد. (2015). **دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994–2013)**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد (10)، العدد (1)، ص ص 207–231.
3. انجرو، إيمان. (2006). **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض: المصرف الصناعي السوري أنموذجاً**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا.
4. إيمان، حابس. (2011). **دور التحليل المالي في منح القروض**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/رقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر.
5. البحيصي، عصام. (2011). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد (19)، العدد (2)، غزة، فلسطين.
6. بن عرفة، لامية. (2016). **دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
7. جبرة، عاصم. (2011). **أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان.
8. الجزراوي، إبراهيم، والنعيمي، نادية. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد (83)، العراق.
9. جلدة، سامر. (2009). **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10. حفيان، جهاد. (2012). **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
11. حليمة، ناجي. (2016). **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر.
12. الحمزاوي، محمد. (2006). **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط1، دار المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
13. الخالدي، حمد. (2010). تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة (2000–2008)، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، العدد (24).
14. الخليل، جاسر. (2004). **أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
15. ربيحة، قبي. (2014). **الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994–2011)**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.
16. الزرقان، صالح. (2010). **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية**، جامعة الإسراء الخاصة، قسم الإدارة المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
17. سالم، مقشيش. (2013). **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
18. سلطة النقد الفلسطينية. (2015). **الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين**، رام الله، فلسطين، www.pma.ps.
19. سلطة النقد الفلسطينية. (2015). **توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية**، رام الله، فلسطين، www.pma.ps.

20. سلطة النقد الفلسطينية. (2017). **التقرير السنوي 2016**، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين، www.pma.ps.
21. شاهين، علي. (2010). **مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
22. شبير، توفيق. (2015). **بناء محافظ استثمارية باستخدام نماذج تقييم أداء الأسهم: دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة على اسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
23. الشمري، فواز. (2013). أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
24. شهاب الدين، ابتسام. (2016). **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
25. الشيخلي، هديل. (2012). **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
26. الصادق، سعيدات وآخرون. (2013). **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية: حالة بنك الوطني الجزائري (BNA)**، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.
27. صالح، عدنان. (2015). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، المجلد (27)، العدد (3)، ص ص (359–380).
28. صغيرو، حياة. (2009). **الائتمان المصرفي والتجاري كأهم مصادر التمويل قصير الأجل**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
29. الصيرفي، محمد. (2006). **إدارة البنوك**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30. الظاهر، مفيد، وآخرون. (2007). العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، سلسلة العوم الإنسانية، المجلد (21)، العدد (2).
31. عبد الله، تامر. (2011). **تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
32. عودة، سيف الدين. (2006). **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي (13–15 فبراير 2006)، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
33. عودة، سيف الدين. (2011). **دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، ورقة عمل مقدمة لسلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين.
34. عيسى، أمجد. (2004). **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
35. فائق، آفين. (2015). أثر **تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوري.
36. الفخري، سيف. (2009). **الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
37. الفرا، مرام. (2012). **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995–2011)**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
38. القاضي، حسين. (2008). **التدقيق الداخلي**، ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
39. قصيري، حسين. (2015). دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد (37)، العدد (2)، ص ص (317–335).

40. قويدر، ابتسام. (2014). **دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
41. كويل، برايان. (2008). **تحديد مخاطر الائتمان**، ط1، دار الفاروق، القاهرة، مصر.
42. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. (2016). **التقرير السنوي**، رام الله، فلسطين www.pdic.ps.
43. مجدلاني، أحمد. (2006). **دور التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وفلسطين**، مؤتمر مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
44. محمد، مطر. (2003). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
45. مرار، رابح. (2016). **تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي في دولة فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
46. مشتهى، بهاء. (2011). **دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996-2008) دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، غزة، فلسطين.
47. مشرفي، سعد. (2012). **الآثار الاقتصادية للتسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في مصر وكيفية مواجهتها**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
48. مشقوف، عفاف، ومصمودي، فاطمة. (2015). **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.
49. مقداد، سامي. (2004). السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، **مجلة رؤية**، العدد (117)، رام الله، فلسطين.
50. الموسوي، سعدي. (2010). **البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.
51. نصر، لؤي. (2008). **دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين.

52. قانون رقم (2) لسنة (1997) بشأن سلطة النقد الفلسطينية، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (21).
53. قانون رقم (1) لسنة (1998) بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين.
54. قرار بقانون لسنة (2010) بشأن المصارف.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Al-Abedallat, Abedalfattah Zuhair and Jaafreh, Ali Bakhit. (2012). The Effects of the Worker's Efficiency in Extending of Credit Facilities on the Reduction of Bad Debts- Study on the Jordanian Commercial Banks. **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, Vol. 4, No. 1, P. 836-852.

2. Lakshmi, P. Vasantha and Murugan, M. Sakthivel. (2009). A Market Study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, **The ICFAI University Journal of Bank Management**, Vol. VIII, No. 2, P. 64-72.

3. Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Shibani, Bashir. (2012). Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks, **International Journal of Business and Social Science**,Vol. 3 No. 10, P.106-113.

4. Rasedie, A & Srinivasan, G. (2014). The role of credit facilities in increasing the market share of investment banks in Canada, **Journal of Comparative International Management**, Vol (15), No (2), pp 30-62.

5. Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husni Ali, Al-Daas , Abdalla. (2011). The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities. **International Research Journal of Finance and Economics**, Vol. 69, No. 11، P.1450-2887.

الملاحق

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

جامعة القدس

برنامج الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

السادة موظفو البنك المحترمين

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على **واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم، وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي**، ولغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة، تم تصميم هذه الاستبانة. يرجو الباحث تعبئة الاستبانة والإجابة على فقراتها بكل موضوعية بهدف الوصول إلى نتائج علمية ودقيقة. كما احيطكم علماً أن البيانات الواردة في الاستبانة سيتم التعامل معها بسرية تامة، وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: جعفر شراونه

المشرف: د. ياسر شاهين

القسم الأول: معلومات شخصية

الرجاء وضع إشارة (✓) داخل مربع الإجابة التي تنطبق عليك:

1- **المحافظة:** الخليل ☐ بيت لحم ☐

2- **المسمى الوظيفي:** مدير فرع ☐ رئيس قسم التسهيلات ☐ موظف تسهيلات☐

3- **الجنس:** ذكر☐ أنثى ☐

4- **المؤهل العلمي:** دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس☐ دراسات عليا ☐

5- **سنوات الخبرة في العمل:** أقل من (5) سنوات ☐ من (5-10) سنوات☐
من (11-15) سنة ☐ أكثر من (15) سنة ☐

القسم الثاني: مقياس واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم.

الرجاء وضع إشارة (✓) في عمود الإجابة المناسب وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرات	بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا أعلم
أولاً	**السياسات العامة للتسهيلات: مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها معايير وشروط منح الائتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته.**					
1.	يوجد لدى المصرف سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة.					
2.	يوجد لدى المصرف دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.					
3.	يوجد لدى المصرف نظام معتمد لتصنيف نوعية العميل الراغبين في الحصول على الائتمان.					
4.	يتمتع موظفي التسهيلات الائتمانية بالخبرة الكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان.					
5.	حجم السيولة لدى البنك يؤثر على سياساته الائتمانية.					
6.	يحرص المصرف على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات.					
7.	يهتم المصرف بالصفات الشخصية للعميل عند منح الائتمان.					
8.	يهتم المصرف بحجم ونوعية النشاط الاقتصادي للعميل عند منح الائتمان.					
9.	يحدد المصرف صلاحيات فروعه في مجال منح الائتمان.					
ثانياً	**الوضع الائتماني للمقترض: دراسة وتحليل البيانات والمعلومات عن حالة العميل المالية وسمعته الأدبية ومقدرته على تسديد الائتمان.**					
10.	يستخدم المصرف الأساليب الحديثة في تحليل الجدارة الائتمانية للعميل.					
11.	يعتمد المصرف على نتائج التحليل المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
12.	يزيد التحليل المالي للعميل من دقة القرارات الائتمانية					
13.	تعتبر قدرة العميل على التسديد معياراً أساسياً لمنح الائتمان.					
14.	يهتم المصرف بمتانة الوضع المالي للزبون وحسن سمعته وذلك للتغلب على المخاطرة الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف.					
15.	يهتم المصرف بكفاية رأس مال العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
ثالثاً	**تكاليف الإقراض: هي الفائدة وغيرها من التكاليف التي تتحملها المقترض عند حصوله على القرض.**					
16.	يقوم المصرف بخصم جزء من مبلغ القرض مباشرةً عند حصول المقترض على التسهيل.					
17.	يتقاضى المصرف عمولات اخرى غير الفائدة على التسهيل					

18.	يعمل المصرف على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعطيات السوق وأوضاع المصرف.					
19.	تعتبر نسبة السيولة أكثر النسب المالية تأثيراً على قرار منح الائتمان.					
20.	يعمل المصرف على تحديد النفقات والمصاريف الإدارية عند منح الائتمان.					
21.	يرتبط سعر الفائدة بطبيعة الضمانات المقدمة وتواريخ الاستحقاق.					
22.	يرتبط سعر الفائدة على القرض بالغاية من الحصول على القرض					
رابعاً	**الضمانات: هي الوسيلة التي من خلالها يمكن للمقترض الحصول على قروض من البنك، وهي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية.**					
23.	يعتمد المصرف على نوعية وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان.					
24.	يعتمد المصرف على تقييم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قرار منح الائتمان.					
25.	تعتبر القدرة الايرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في تحديد قيمة الائتمان الممنوح.					
26.	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب.					
27.	يعطي المصرف للكفلاء أهمية كضمان عند منح القروض.					
28.	يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.					
29.	يهتم البنك بسمعة العميل كضمان لمنح الائتمان.					
خامساً	**الإجراءات: هي مراحل الحصول على الائتمان بدءً من تقديم طلب الائتمان وانتهاءً بموافقة البنك على منح الائتمان.**					
30.	يهتم المصرف بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.					
31.	لدى المصرف إجراءات واضحة لإدارة القروض المتعثرة.					
32.	يُخبر المصرف العميل عن المدة المطلوبة منه لتجهيز ما يلزم للحصول على الائتمان.					
33.	توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان.					
34.	يقوم المصرف بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح القرض للعميل.					
35.	يقوم المصرف بمراجعة دورية لحركة حساب العميل لديه.					
36.	يسمح المصرف للعميل باستعمال أموال التسهيلات قبل استكمال إجراءات منح الائتمان.					
37.	يتخذ المصرف إجراء معين بحق موظفي التسهيلات عند قيامهم بمخالفة قوانين وتعليمات البنك.					

القسم الثالث: مقياس أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي.

الرقم	الفقرات	بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا أعلم
38.	تسهم التسهيلات الائتمانية في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية.					
39.	تسهم التسهيلات الائتمانية بتشجيع الشباب في إقامة مشروعات صغيرة خاصة بهم.					
40.	تسهم التسهيلات الائتمانية في توفير السيولة وحشد المدخرات للمشاريع.					
41.	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير المشروعات الاقتصادية القائمة وإقامة مشاريع جديدة.					
42.	تسهم التسهيلات الائتمانية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.					
43.	تعتمد الكثير من المشروعات الاقتصادية على تمويل البنوك في نشاطها.					
44.	تعتبر التسهيلات الائتمانية ضرورية لتطوير القطاع الخاص الفلسطيني.					
45.	تسهم التسهيلات الائتمانية في انتقال العديد من المشروعات والشركات من الحجم الصغير إلى المتوسط.					
46.	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة حجم الصادرات للخارج.					
47.	تسهم التسهيلات الائتمانية في زيادة الطلب على التمويل لغرض الاستثمار					
48.	تسهم التسهيلات الائتمانية في تخفيف اعتماد السوق الفلسطيني على السلع الإسرائيلية.					
49.	تساهم التسهيلات الائتمانية في زيادة مشتريات الأفراد والمؤسسات من السلع والخدمات.					

أي ملاحظات أو اقتراحات تود إضافتها لتعزيز دور التسهيلات الائتمانية في تحفيز الاستثمار المحلي وتغني توصيات الدراسة :

.....

.....

.....

شكراً لتعاونكم

ملحق رقم (2) نموذج المقابلة

أسئلة المقابلة التي تم إجراءها مع المستفيدين من التسهيلات الائتمانية والتي تعتبر مكملة للبحث الذي نقوم به بعنوان (واقع التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وإثرها في تحفيز الاستثمار)

السؤال الأول : هل ترى أن التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من المصرف أسهمت في جذب الاستثمارات للمشاريع الاقتصادية ؟

.....:

.....

السؤال الثاني : هل أسهمت التسهيلات في تطوير المشاريع الاقتصادية القائمة مثل انتقالها من المشاريع والشركات الصغيرة إلى المتوسطة أو الكبيرة ؟

.....:

.....

السؤال الثالث : هل تعتقد أن التسهيلات ساهمت أو عملت على زيادة أعداد المشاريع بما ينعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل جديدة وتخفيف نسبة البطالة ؟

.....:

.....

السؤال الربع : هل ساهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في إنتاج سلع وخدمات جديدة في السوق الفلسطيني؟

.....:

.....

السؤال الخامس: هل أسهمت في تطوير القطاعات المختلفة (الصناعية، التجارية، الزراعية، الخدمات)؟

.....

.....

السؤال السادس : هل ساهمت التسهيلات الائتمانية التي منحت لك من قبل المصرف في تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات في فلسطين ؟

.....:

.....

السؤال السابع : هل لوحظ أن هناك إقبال أكثر على السع والخدمات بعد حصولك على التسهيلات الائتمانية ؟

.....:

.....

السؤال الثامن : هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من المصرف في زيادة إحلال المنتج الفلسطيني بدلا من المنتج الإسرائيلي؟

.....:

.....

السؤال التاسع : هل أسهمت التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من قبل المصرف في توفير السيولة النقدية والتي يمكن أن تتحول إلى مدخرات لمشاريع اقتصادية أخرى ؟

.....:

.....

السؤال العاشر : هل حققت أرباح أكثر بعد حصولك على التسهيلات الائتمانية ؟

.....:

.....

السؤال الحادي عشر : ما هي اقتراحاتك لتحسين وتعزيز دور التسهيلات الائتمانية لتطوير المنتجات وتشجيع الاستثمار ؟

.....

.....

ملحق رقم (3) أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	الاسم	مكان العمل
.1	الدكتور عزمي الأطرش	جامعة القدس
.2	الدكتور إبراهيم عوض	جامعة القدس
.3	الدكتور عمر صليبي	جامعة القدس
.4	الدكتور ناصر جرادات	الجامعة الأهلية
.5	الدكتور ياسر شاهين	الجامعة الأهلية
.6	الدكتور محمد عمرو	جامعة القدس المفتوحة
.7	الدكتور خالد كتلو	جامعة القدس المفتوحة
.8	الدكتور محمد خلاف	جامعة الاستقلال

ملحق رقم (4) كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ:2017/7/3

الموضوع: لمن يهمه الامر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس بأن الطالب جعفر حسين محمد شراونة ورقمه الجامعي "21512650" .

هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس يقوم بعمل بحث عن.

" واقع التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في جنوب الضفة الغربية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين "

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

نسخة:الملف

القدس- أبوديس

تلفاكس 009722790345

ص.ب: 51000 او 20002

Jerusalem – Abu Deis

Tel / Fax: 009722790345

P.O.Box: 51000, 20002

ملحق رقم (5) جدول التحليل الإحصائي لمقابلة الدراسة

	مقابلة رقم 1	مقابلة رقم 2	مقابلة رقم 3	مقابلة رقم 4	مقابلة رقم 5	مقابلة رقم 6	مقابلة رقم 7	مقابلة رقم 8	مقابلة رقم 9	مقابلة رقم 10	مجموع النتائج الايجابية	النسبة المئوية
سؤال 1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10	100
سؤال 2	1	0	1	0	0	1	1	0	0	0	4	40
سؤال 3	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	9	90
سؤال 4	1	0	1	0	1	1	1	0	0	0	5	50
سؤال 5	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	8	80
سؤال 6	1	0	1	1	0	1	1	1	1	1	8	80
سؤال 7	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	9	90
سؤال 8	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	7	70
سؤال 9	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	10	100
سؤال 10	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	9	90
الدرجة الكلية											79	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تطور الموجودات والودائع والتسهيلات للمصارف التجارية العاملة في فلسطين/(القيمة بالدولار الأمريكي)	26
2.2	توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية. (مليون دولار أمريكي).	28
1.3	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.	60
2.3	الصدق الداخلي لفقرات السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية	62
3.3	الصدق الداخلي لفقرات الوضع الائتماني للمقترض	62
4.3	الصدق الداخلي لفقرات تكاليف الإقراض	63
5.3	الصدق الداخلي لفقرات الضمانات	63
6.3	الصدق الداخلي لفقرات الإجراءات	64-63
7.3	الصدق الداخلي لفقرات أثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية	64
8.3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدّراسة بمجالاتها المختلفة	65
9.3	مفاتيح التصحيح	67
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع السياسات العامة للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	69
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الوضع الائتماني للمقترض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم.	71
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع تكاليف الإقراض لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي	73-72

	الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع الضمانات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	74-75
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع الإجراءات لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	76
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لأثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي مرتبة حسب الأهمية.	78
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والدرجة لواقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها في تحفيز الاستثمار المحلي تبعاً لمحاور الدراسة مرتبة حسب الأهمية.	80
8.4	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار السياسيات العامة للتسهيلات الائتمانية.	81
9.4	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الوضع الائتماني للمقترض.	81-82
10.4	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار تكاليف الإقراض.	82
11.4	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة	83

	تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الضمانات.	
12.4	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة للفروق في درجة تأثير التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم على تحفيز الاستثمار المحلي تعزى لمعيار الإجراءات.	83-84
13.4	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لواقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي.	84
14.4	إجابات أصحاب المشاريع الاقتصادية حول دور التسهيلات الائتمانية في تشجيع الاستثمار.	89

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
.1	استبانة الدراسة	120-117
.2	نموذج المقابلة	122-121
.3	أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة	123
.4	كتاب تسهيل المهمة	124
.5	جدول التحليل الإحصائي لمقابلة الدراسة	125

فهرس المحتويات

	المحتوى	الصفحة
	الإهداء.....	-
	الإقرار.....	أ
	شكر وعرفان.....	ب
	مصطلحات الدراسة.....	ت-ث
	ملخص الدراسة بالعربية.....	ج-ح
	ملخص الدراسة بالإنجليزية (Abstract).....	خ-د
	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة.....	**1**
1-1	المقدمة.....	3-1
2-1	مشكلة الدراسة.....	3
3-1	أسئلة الدراسة.....	4-3
4-1	أهداف الدراسة.....	4
5-1	أهمية الدراسة.....	5
6-1	حدود الدراسة.....	5
	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة.....	**6**
1-2	الاطار النظري.....	6
1-1-2	تمهيد.....	7-6
2-1-2	الائتمان المصرفي: مفهومة ونشأته وأنواعه.....	7
1-2-1-2	مفهوم الائتمان المصرفي.....	8-7
2-2-1-2	نشأة الائتمان المصرفي.....	9-8
3-2-1-2	أنواع الائتمان المصرفي.....	11-9
3-1-2	السياسة العامة للتسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها.....	12
1-3-1-2	الملامح العامة للسياسة الائتمانية.....	13-12
2-3-1-2	العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية.....	15-13
3-3-1-2	إجراءات منح الائتمان المصرفي.....	17-15

2-1-3-4	أسس منح الائتمان المصرفي.....	17
2-1-4	معايير الجدارة الائتمانية.....	17-20
2-1-5	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....	20-22
2-1-6	إسهام البنوك التجارية العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية.....	22-25
2-1-7	تطور الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين ودورها في القطاعات الاقتصادية.....	25-27
2-1-8	توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.....	27-28
2-1-9	المصارف التجارية.....	29
2-1-9-1	ماهية المصارف التجارية.....	29
2-1-9-2	أهداف المصارف التجارية.....	29-30
2-1-9-3	وظائف المصارف التجارية.....	30-32
2-1-10	واقع الاستثمار في فلسطين.....	32-34
2-1-10-1	مميزات المناخ الاستثماري في فلسطين.....	34-35
2-1-10-2	معوقات الاستثمار في فلسطين.....	35
2-1-10-3	الواقع القانوني للاستثمار في فلسطين.....	35-38
2-1-11	دور سلطة النقد الفلسطينية في الرقابة على المصارف التجارية.....	38
2-1-11-1	أهداف ومهام وصلاحيات سلطة النقد.....	38-42
2-2	الدراسات السابقة.....	43
2-2-1	الدراسات باللغة العربية.....	43-54
2-2-2	الدراسات باللغة الأجنبية.....	54-57
2-2-3	أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....	58
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....	**59**
3-1	منهجية الدراسة.....	59
3-2	مجتمع الدراسة وعينتها.....	60
3-3	أداة الدراسة.....	60
3-4	وصف أداة الدراسة.....	60-61
3-5	صدق أداة الدراسة.....	61-64

3-6	ثبات أداة الدراسة.....	65
3-7	متغيرات الدراسة.....	65
3-8	أنموذج الدراسة.....	66
3-9	المعالجة الإحصائية.....	66
3-10	مقياس الدراسة.....	67
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....	**68**
4-1	تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....	68-80
4-2	نتائج اختبار (ت) One Sample Test للعينة الواحدة حسب محاور الدراسة.....	80-84
4-3	اختبار العلاقة الارتباطية بين واقع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في محافظتي الخليل وبيت لحم وتأثيرها على تحفيز الاستثمار المحلي.....	84-85
4-4	تحليل النتائج المتعلقة بمقابلة الدراسة.....	85-89
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات.....	**90**
5-1	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....	90-97
5-2	مناقشة النتائج المتعلقة بمقابلة الدراسة.....	97-107
5-3	الاستنتاجات.....	108
5-4	التوصيات.....	109
	المصادر والمراجع.....	**110**
	المصادر والمراجع العربية.....	110-115
	المصادر والمراجع الأجنبية.....	116
	الملاحق.....	117-125
	فهرس الجداول.....	126-128
	فهرس الملاحق.....	129
	فهرس المحتويات.....	130-132